مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2024 وملاحقه

تقديـــــــم

يتناول القسم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي (19 – 26 أبريل / نيسان 2025) تقريراً عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2024 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2024، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطة عملها المعتمدة لعام 2024.

لقد جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشطة في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دستور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضافة إلى التوجهات والسياسات العامة التي تضمنتها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الإدارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى توطيد أواصر التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوثيق العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالإضافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

وتتلخص أبرز عناوين الأنشطة والإنجازات في خمسة محاور رئيسية:

أولاً: محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل:

- **علاقات العمل.**
- **شؤون عمل المرأة العربية.**
- **الأشخاص ذوي الإعاقة.**
- **عمل الأطفال.**
- **التأمينات الاجتماعية.**

- **الصحة والسلامة المهنية.**

ثانياً: محور التنمية البشرية والتشغيل:

- **التشغيل وسوق العمل.**
- **التدريب المهني والتقني.**
- **التصنيف العربي المعياري للمهن.**
- **الهجرة.**
- **تنمية الموارد البشرية.**

ثالثاً: محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي:

- **العلاقات العربية والدولية.**
- **التعاون الفني.**

رابعاً: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:

- **الإعلام والنشر.**
- **التوثيق والمعلومات.**
- **الإصدارات والدراسات والترجمة.**

خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

ويبرز التقرير أهم الأنشـطة والفعاليات دون تناول تفاصـيل العمل اليومي والأنشـطة المعتادة، وإنني على ثقة تامة بأنه سينال من مؤتمركم الموقر كل الاهتمام والعناية لإثراء مكتب العمل العربي بالملاحظات والمقترحات التي سـيكون لها أثراً بالغًا في اتباع الطرق الأكثر تطورًا وملاءمًة لمواصـلة تنفيذ خطة المنظمة وبرامجها على طريق تحقيق أهدافها وتطلعاتها.

والله ولي التوفيق ،،

فايز علي المطيري

المدير العام

اولاً

محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

يهدف نشاط منظمة العمل العربية في مجال الحماية الاجتماعية إلى بناء أسس للحماية تقدم حزمة متكاملة من ضمانات الأمن الاجتماعي بهدف التخفيف من حدة الفقر ومن الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال دعم جهود الدول العربية في تبني مفاهيم العدالة والمساواة وتكريس الحقوق والحريات النقابية وإلغاء كافة مظاهر التمييز في العمل وتعزيز تمكين استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة.

تستدعي التحديات الراهنة حشد الجهود وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية بما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشة في مجتمعاتنا العربية، وعلى مؤسسات الضمان الاجتماعي أن تعمل على وضع أطر قانونية ومأسسة وممارسة الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بما يساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحقيق التحول الرقمي الذي بات يقوم بدور مؤثر نحو شمولية الحماية الاجتماعية ويساهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

حيث يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية التي تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتحقيق السلم الاجتماعي، وتهدف عبر أنشطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي الفاعل و تطوير آلياته وتوسيع مجالاته وتكريسه عمليا كأداة للحوكمه الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شاملا لمختلف قضايا التنمية والإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات الراهنة تستوجب بكل إلحاح تضافر و تكامل جهود شركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .

وقد حرصت منظمة العمل العربية خلال الفترة الماضية على إعداد العديد من الدراسات وعقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات، وعملت هذه الأنشطة على تعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعمالة في القطاع غير المنظم ، وقد شارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

أولاً: مجال علاقات العمل:

1- دورة تدريبية تثقيفية حول" مهارات العمل النقابي "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، 31 يناير / كانون الثاني -1 فبراير / شباط 2024

المحاور:

- " مهارات القائد النقابي"
- إدارة الازمات ومهارات التفاوض
- منظمة العمل العربية: نشأتها - أهدافها - المعايير الخاصة بالحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية "
- عرض مرئي حول التخطيط الاستراتيجي والذي استعرض خلالها:
- تعريف التخطيط.
- أنواع التخطيط
- كيفية صياغة وتنفيذ وتقييم الخطة الإستراتيجية التنظيمية.
- دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية"

عدد المشاركين:

32 مشارك

أهداف النشاط:

- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي .
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار .
- تحسين الكفاءة الانتاجية للطبقة العاملة ورفع قدراتها التنافسية وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- الوقوف على المستجدات العلمية والتطبيقية في مجال المفاوضة الجماعية.

2- ندوة قومية حـول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "فرص وتحديات"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجزائر ، 22 - 23 يوليو / تموز 2024

عدد المشاركين:

(70) مشارك

الجهات والمؤسسات المشاركة:

أطراف الإنتاج الثلاثة، كما شارك رؤساء وممثلي العديد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، وممثلة عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الأساتذة بجامعة الجزائر والسادة الخبراء والمتخصصين.

أهداف النشاط:

- تمكين قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مواجهة الازمات الاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على الصعاب التي تعترض خطة نشاطها
- دعم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا وعربيا

المحاور:

- الاقتصاد الاجتماعي ودوره المحوري في التنمية.
- التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أهدافه -آليات التطبيق- آليات التمويل).
- المدخل التشريعي لإرساء مقومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.
- تجارب عربية وعالمية رائدة.

أهم التوصيات:

1. التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
2. دعوة الدول العربية الاسترشاد بالإطار التشريعي الذي تم عرضه ومناقشته خلال الندوة للعمل على صياغة تشريعات واضحة ومحددة لتأسيس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبناء استراتيجيات طويلة المدى لعمل الاقتصادي والتضامني للنهوض بهذا القطاع وذلك في إطار الحوار الاجتماعي.
3. دعوة الدول العربية لإنشاء هيئات استشارية وتنظيمية متخصصة لمتابعة ودعم تنفيذ سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
4. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق للمشاريع الاجتماعية والتضامنية.
5. إدراج موضوعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناهج التعليمية على جميع المستويات واستخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لنشر المعرفة حول هذا النموذج الاقتصادي الهام.
6. تقديم برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية للعاملين في المشاريع الاجتماعية.
7. تشجيع البحث العلمي والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لقياس تأثيره وتحسين ممارساته
8. تقديم برامج دعم خاصة للشباب والنساء وخاصة في الريف ورواد الأعمال الجدد لتمكينهم من دخول السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية واستهداف الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع لضمان استفادتهم من مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
9. تعزيز مبادئ الحوكمة في عمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة.
10. تعزيز التعاون والتكامل مع المؤسسات والشبكات العربية المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
11. تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتطوير وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية.
12. استمرا منظمة العمل العربية في متابعة دورها المحوري في تعزيز الإطار العام لقطاع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني وأهمية إصدار أداه معيارية عربية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

3- الدورة التدريبية حول "دور جهاز تفتيش العمل في إرساء العدالة الاجتماعية"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

تونس،23-24 أكتوبر/تشرين الأول 2024

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة التدريبية: 23 مشاركا

الجهات والمؤسسات المشاركة:

وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التشغيل والتكوين المهني وممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والنقابة العامة لمتفقدي الشغل والجمعية التونسية لمتفقدي الشغل.

الهدف:

- مزيد تطوير المهارات المتعلقة بالآليات التي من شأنها تعزيز صلاحيات جهاز تفتيش العمل من خلال مزيد التمكن من مبادئ العمل اللائق في إطار العدالة الاجتماعية تكريسا لعقد اجتماعي جديد.

المحاور:

- "آليات الإدماج في سوق الشغل وإتاحة فرص عمل الجميع "
- "شمولية الحماية الاجتماعية"

التوصيات:

في نهاية فعاليات الدورة التدريبية توصّل المشاركون إلى التوصيات التالية:

1- تحسين ظروف عمل مفتشي العمل و تعزيز مواردهم البشرية و اللوجستية .

2- مراجعة التشريعات (قوانين و اتفاقيات مشتركة قطاعية و إتفاقيات المؤسسات) في اتجاه مزيد إرساء مفهوم العدالة الاجتماعية .

3- إعداد خطة و تصور مشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة حول الرؤية المستقبلية للعدالة الاجتماعية في مجال العمل و العلاقات المهنية.

4- دعوة منظمة العمل العربية إلى تكثيف جهودها في مجال تبادل الخبرات والتجارب بين إدارات العمل العربية في كل ما له علاقة بمواضيع النهوض بالعمل اللائق .

5- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لإرساء منظومة للحماية الاجتماعية تكون شاملة و عادلة .

6- توسيع قاعدة المنتفعين ببرامج وآليات الإدماج المهني لتغطية مختلف الاختصاصات التي تشهد صعوبة في الإدماج في سوق الشغل .

7- التشبيك بين المصالح العمومية المتداخلة في إطار تنشيط سوق الشغل و خاصة في مجال مراقبة حسن تطبيق آليات و برامج التشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية.

4- الندوة الوطنية حول "دور القطاع الخاص في إدماج القطاع غير المنظم وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة "

مكان وتاريخ التنفيذ :

تونس، 25-26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

(إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس)، لفائدة الإتحاد العام التونسي للشغل.

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الندوة الوطنية: 32 مشاركا من المسؤولين النقابيين.

الأهداف:

- التوسع بمظلة الحماية الإجتماعية لتشمل الفئات الهشة والأكثر إحتياجا.
- التعرف على وسائل وسبل شمول نظم الحماية الإجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم.

- التعرف على الآليات اللازمة لتعزيز الإستثمار الأمثل لأموال مؤسسات الضمان والتأمينات الإجتماعية لضمان إستدامتها لمواجهة الأزمات.

المحاور:

- " دور الحوار الاجتماعي في تحقيق شمولية الحماية الاجتماعية "
- "الانتقال بالقطاع غير المنظمة بين ضروريات الانصاف الاجتماعي ومقتضيات المنافسة"
- " تمويل الحماية الاجتماعية والاستثمار فيها "
- "الانتقال من القطاع الغير منظم الى القطاع المنظم (الصعوبات والتحديات) "
- " أنظمة الضمان الاجتماعي في تونس"

التوصيات :

1- تبني مقاربة جديدة لمنظومة الحماية الاجتماعية في أبعادها التي تشمل الضمان الاجتماعي والمساعدات والآليات المتعددة (أنظمة مساهمتية وتمويلية)

2- تطوير المنظومة المساهمتية رغم أنها لم تعد قادرة لوحدها على ضمان توازن أنظمة الضمان الاجتماعي وديمومتها وذلك بالبحث في آليات جديدة لتمويل المنظومة بدون إثقال كاهل المؤجر والمضمون الاجتماعي خاصة ذوي الدخل المحدود والأجور والجرايات الدنيا.

3- الدعوة إلى التعجيل بإدراج إصلاحات هيكلية تهم الجباية والضمان الاجتماعي ووضع المنشآت والمؤسسات العمومية نظرا للترابط العضوي بين هذه المجالات وعمق الأزمة المالية والاقتصادية.

4- تصويب التحويلات الاجتماعية ورقمنة الخدمات وتعصير سبل التصرف وفق مبادئ الحوكمة والشفافية ووفق مبادئ حقوق الانسان في الصحة والتعليم وسلامة البيئة والتوقي من مخاطر حوادث الشغل والامراض المهنية.

5- إيلاء موضوع تمويل الحماية الاجتماعية والاستثمار فيها الأهمية اللازمة نظرا لارتباطه بالمستوى المعيشي للعمال والفئات الأكثر احتياجاً وكذلك بشروط العمل اللائق والحقوق الشاملة والكونية.

6- تطوير الدراسات في مجال الحماية الاجتماعية باعتماد المقاربة الاكتوارية والاستشرافية واعتماد الحوار الاجتماعي من أجل الاستجابة للمتطلبات الجديدة للمجتمع في محيطه الوطني والإقليمي والدولي.

7- دعوة الدول العربية الأخذ بالتوصية رقم (9) والتي أصدرتها منظمة العمل العربية بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير منظم لضمان الحياة الكريمة والمستوى المعيشي اللائق.

8- فتح حوار حول سياسة التأجير وفق الجدارة والكفاءة وضمان التوازن بين القطاعات وتشجيع المهن الجديدة والاستثمار في المعرفة والتعليم والصحة.

9- إصلاح منظومات الضمان الاجتماعي بغية التقريب فيما بينها وتبسيط الإجراءات والقوانين والتشريعات في القطاع العام والخاص مع الحرص على إحكام التصرف في الموارد.

10- العمل على زرع ثقافة الوعي بالحماية الاجتماعية لدى النقابيين والتأكيد بأهميتها داخل المؤسسات.

11- دعوة نقابات القطاع الخاص للانخراط في حملة اتصال وتوعية للعاملين في القطاع الغير منظم للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

12- دعوة الهياكل النقابية في كل القطاعات للاهتمام بموضوع الانتقال من القطاع الغير منظم الى القطاع المنظم.

13- تثمين دور منظمة العمل العربية ودعوتها الى مزيد تأطير الأنشطة المتعلقة بالانتقال من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.

ثانياً: مجال شؤون عمل المرأة العربية :

الندوة الرقمية حول واقع مشاركة المرأة العربية في العمل النقابي بين التحديات والطموح

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

18نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، على برنامج Zoom

الجهات والمؤسسات المشاركة :

بمشاركة 73 من أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلى المنظمات العربية والدولية

الأهداف:

- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه المرأة العربية في التنظيمات النقابية
- مناقشة الآليات اللازمة لتعزيز وجود المرأة في المواقع القيادية بالمنظمات النقابية
- تعزيز الخطاب الإعلامي في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في العمل النقابي

المحاور:

- تعزيز قدرات النساء في مجال العمل النقابي.
- دور الاعلام في دعم التمكين النقابي للمرأة العاملة.

ثالثاً: مجال الأشخاص ذوي الإعاقة

1- حدث قومي رفيع المستوى حول ريادة الأعمال: "نحو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة" على هامش أعمال القمة العربية الثالثة والثلاثين في العاصمة المنامة - بمملكة البحرين

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

15مايو/ أيار 2024 في العاصمة المنامة - مملكة البحرين

عدد المشاركين:

أكثر من 200 شخص

الجهات والمؤسسات المشاركة :

وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

أهداف النشاط:

- دراسة وبحث واقع تشغيل وبطالة الشباب والشابات في الدول العربية
- إيجاد السبل الكفيلة لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج

المحاور:

- جامعة الدول العربية آلية إقليمية لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة
- التعاون العربي الدولي كداعم لريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.

- دور القطاع اخلاص لدعم مشروعات ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة
- الشمول المالي والاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم رياده الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة
- تجارب وطنية لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.

2- المشاركة في المنتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

20 -21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بتونس/ الجمهورية التونسية.

الجهة المشاركة:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

<u>رابعاً: مجال عمل الأطفال:</u>

1- ورشة عمل قومية حول تأثير الأوضاع الاقتصادية الراهنة على عمل الأطفال في البلدان العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 9 - 10 يوليو / تموز 2024

عدد المشاركين :

90 مشارك

الجهات والمؤسسات المشاركة :

الآليات الوطنية المعنية بالطفولة، وممثلي أطراف الإنتاج، والمؤسسات ذات العلاقة بالطفولة دولياً واقليمياً ووطنياً، والخبراء، والإعلام.

أهداف النشاط:

- القاء الضوء على تأثيرات الأزمات والطوارئ على عمل الأطفال.
- استعراض تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على قضية عمل الأطفال.
- مناقشة سبل الحماية للأطفال العاملين من تأثيرات الأزمة الاقتصادية، في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعرف على جهود الشركاء في مجال مواجهة عمل الأطفال، خاصة في ضوء المستجدات.
- التعرف على تجارب ومبادرات الدول العربية في مجال مواجهة عمل الأطفال وأسوأ أشكاله في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة.

المحاور:

- تأثير الأزمات الاقتصادية على قضية عمل الأطفال في البلدان العربية.
- العلاقة بين عمل الأطفال والفقر المدقع في المنطقة العربية.
- عمل الأطفال وأهداف التنمية المستدامة.
- التعرف على أفضل الممارسات العربية في مواجهة عمل الأطفال في البلدان العربية، في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة.

أهم التوصيات:

1. تطوير نظم وآليات جمع البيانات بصفة دورية حول قضية عمل الأطفال، وإعداد قواعد بيانات ومسوحات حول الأطفال في وضعية العمل وفقا للمعايير الدولية، وتأسيس مراصد وطنية تعمل على رصد الحالات الخاصة بعمل الأطفال في الأعمال الخطرة والشاقة والتدخل السريع لحمايتهم، بما يمكن من المتابعة الدورية للظاهرة.
2. أهمية اتباع وتطوير سياسات نمو مستدام، وصياغة لأنظمة حماية اجتماعية متكاملة، تستهدف الفئات الهشة والضعيفة وفي مقدمتهم الأطفال، مع رصد ميزانيات مستجيبة للطفولة في جميع المجالات التي تعنى بحماية الطفولة.

3. توفير حزم من برامج التدخل والخدمات الأساسية للفئات الفقيرة والهشة مع تحسين جودتها، بما في ذلك أسر الأطفال العاملين، في مجالات الخدمات الأساسية مثل: شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدات النقدية والعينية، وبرامج الشمول المالي خاصة في فترات الأزمات.

4. إدراج الإجراءات المتعلقة بتشغيل الأطفال في صلب الجهود الوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية، ولا سيما في السياسات والبرامج الخاصة بمجالات الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية، وتوفير موارد بشرية مؤهلة ومدربة على مستوى وزارات العمل للمراقبة والتفتيش والرصد.

5. العمل على تطوير السياسات التعليمية، وأهمية احتواء الأطفال المتسربين من التعليم، وإيجاد سياسات ملائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية- باعتبارها أحد التحديات الأساسية التي يترتب عليها زيادة أعداد الأطفال العاملين.

6. تفعيل ومراجعة التشريعات الوطنية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية وأهداف التنمية المستدامة، وكذا تعديل قوانين الطفل بصورة تسمح بالعقوبة لكل من يمنع أو يحرم الطفل من التعليم.

7. تعزيز العمل اللائق للبالغين، باعتباره مدخل أساسي للقضاء على الفقر والبطالة، وانعكاساته الإيجابية في الحد من عمل الأطفال.

8. إدماج منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر في عملية التصدي لظاهرة عمل الأطفال، وتمكينها من أداء الأدوار المناطة منها التعامل للحد من عمل الأطفال خاصة أسوأ أشكاله.

9. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، من أجل تبادل الخبرات والموارد، وبناء الشراكات من أجل القضاء على عمل الأطفال وحمايتهم من العنف والاستغلال بمختلف أشكاله.

10. مطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بالعمل على حماية الأطفال من تأثير الأزمات والنزاعات المسلحة والحروب، وتوفير الدعم اللازم للاجئين والنازحين بالدول المضيفة، بما يسهم في الحد من الزيادة المضطردة في عمل الأطفال في الأعمال الشاقة والخطرة.

11. العمل على زيادة الوعي المجتمعي حول الأضرار المجتمعية المترتبة على عمل الأطفال، وتسليط الضوء من خلال المؤسسات الإعلامية على الظاهرة لتشكيل رأي عام حولها، وتشجيع حملات الدعوة والمناصرة لبناء ثقافة مجتمعية حول الطفل وحقوقه، وتطوير التشريعات المتعلقة بالأطفال لحماية حقوقهم، والحث نحو علاج الأسباب التي تدفعهم للالتحاق بسوق العمل.

12. دعوة المنظمات المشاركة في تنفيذ ورشة العمل إلى تحديث الاستراتيجية العربية لمواجهة عمل الأطفال بما يتناسب مع التحديات والأزمات والمتغيرات الراهنة.

13. دعوة الدول إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة ظاهرة عمل الأطفال تكنولوجيا، واستغلال الأطفال عبر المنصات الرقمية.

2- المشاركة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال تحت شعار " لنحترم التزاماتنا: لنضع حداً لعمالة الأطفال"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر، 2024/6/12

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضيا المرأة
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين.
- وزارة التربية الوطنية.
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- ممثلي الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (أرباب العمل)
- المفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة
- منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)
- صندوق الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف)
- الكشافة الإسلامية
- اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة عمالة الأطفال
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طبيعة مشاركة المنظمة:

دعوة شرفية للمعهد العربي للثقافة العمّالية وبحوث العمل في الجزائر

خامساً : مجال التأمينات الاجتماعية:

1- الحلقة النقاشية القطرية بعنوان حوكمة الضمان الاجتماعي في السودان.

أهداف النشاط:

- عكس الدور الأساسي الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في تماسك المجتمعات.
- التعرف على المخاطر التي تهدد الضمان الاجتماعي في السودان.
- توظيف آليات الحوكمة لتطوير وتفعيل الضمان الاجتماعي.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - بورتسودان، 12 – 14 أغسطس / آب 2024

عدد المشاركين:

21 مشارك

أسلوب التنفيذ :

تكليف الخبراء بإعداد أوراق العمل وطرحها للمشاركين للنقاش.

المحاور :

- التحديات التي تواجه نظم وتدابير الضمان الاجتماعي.
- مفهوم الحوكمة.
- الإطار القانوني للحكومة.
- حوكمة استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

المشاركون:

- قيادات الشركاء الاجتماعيين.
- أعضاء مجالس إدارات الضمان الاجتماعي.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة التنمية الاجتماعية الاتحادية.
- وزارة العمل والإصلاح الاداري.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- ديوان الزكاة.
- وزارة التنمية الاجتماعية البحر الأحمر.
- بنك الادخار والتنمية.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- اتحاد معاشي الخدمة المدنية.

2- ندوة قومية حول آليات حماية استحقاقات العاملين التأمينية عند التنقل للعمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي للتنمية البشرية بطرابلس

مكان وتاريخ التنفيذ:

المملكة المغربية، 9-10 سبتمبر/ أيلول 2024

عدد المشاركين:

62 مشارك

الجهات والمؤسسات المشاركة :

- وزارات العمل في الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية.
- منظمات العمال في الدول العربية.
- مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

أهداف النشاط:

- الوقوف على الإجراءات، والسياسات اللازمة لحماية استحقاقات التأمينات الاجتماعية للعاملين عند تنقلهم للعمل بين البلدان العربية.
- توحيد وتقارب التشريعات التأمينية في الدول العربية.
- إنشاء منصة إلكترونية مشتركة لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات التأمينية.
- تطوير، وتحديث، تشريعات التأمينات الاجتماعية، لتواكب الأنماط الجديدة للعمل.
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في هذا المجال.

المحاور:

- المنظومة التشريعية الحاكمة للحماية الاجتماعية عند التنقل بين الدول العربية.
- تطوير وتحديث تشريعات التأمينات الاجتماعية، لتواكب الأنماط الجديدة للعمل.
- التحديات والحلول لضمان الحماية المستحقة للعامل عند التنقل.
- دور أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات الضمان الاجتماعي في تامين حقوق العامل التأمينية عند التنقل (جلسة حوارية).
- اليات التعاون والتنسيق بين صناديق التأمينات الاجتماعية العربية.
- جهود منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي في حماية استحقاقات العمال عند التنقل (جلسة حوارية).

التوصيات:

1- دعوة الدول العربية للعمل على توحيد الأنظمة والمصطلحات القانونية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية بين الدول العربية لتسهيل التنقل وحماية حقوق العمال لضمان فهم مشترك وتنفيذ فعال للاتفاقيات بين صناديق التأمينات الاجتماعية.

2- تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين صناديق التأمينات الاجتماعية العربية لضمان حماية حقوق العمال العرب وتجنب أي تضارب في البيانات أو المعلومات المتعلقة بالاستحقاقات المالية لهم.

3- دعوة الدول العربية إلى تطوير تشريعات التأمينات الاجتماعية بحيث تضمن حقوق العمالة المتنقلة للعمل في الدول العربية في التأمينات الاجتماعية، وبما يراعى خصوصية كل دوله

4- دعوة الدول العربية إلى تبسيط وتوحيد إجراءات نقل الاشتراكات والمساهمات بين صناديق التأمينات الاجتماعية العربية.

5- وضع نموذج استرشادي للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لحماية استحقاقات العاملين التأمينية عند تنقلهم للعمل.

6- تعزيز التعاون المشترك بين صناديق التأمينات الاجتماعية في الدول العربية من خلال تنظيم المزيد من ورش العمل والدورات التدريبية لموظفي صناديق الضمان بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلي في مجال حماية استحقاقات العمال التأمينية.

7- إنشاء قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين الدول العربية تشمل معلومات شاملة عن المستفيدين من نظم التأمينات الاجتماعية، مما يسهل عملية تتبع الحقوق التأمينية وضمان استمرار التغطية عند الانتقال للعمل من دولة إلى أخرى.

8- تطوير آليات مشتركة لبحث الازدواج الضريبي والاشتراكات الضمانية بين الدول العربية من خلال تشجيع الدول على إبرام اتفاقيات ثنائية بهدف تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمالة الوافدة، ومما يسهل عملية تأمين وحماية الحقوق التأمينية العمالية.

9- تشجيع الاستثمارات المشتركة بين صناديق الضمان الاجتماعي العربي، والدعوة إلى إنشاء صندوق استثماري قومي لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.

10- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز كفاءة وشفافية نقل الاستحقاقات المالية للعمالة الوافدة بين صناديق التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

11- دعوة الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة في الضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية العربية رقم (14) بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الأقطار العربية والاتفاقية رقم (20) بشأن الأنماط الجديدة للعمل.

12- دعوة الدول العربية إلى استحداث وتطوير التشريعات التأمينية لتتواكب مع التطورات التكنولوجيا والتحولات في سوق العمل وبحيث تمتد مظلة التأمينات الاجتماعية إلى العاملين بالأنماط الجديدة للعمل والمنصات الرقمية.

13- دعوة الدول العربية الي إنشاء منصة الكترونية مشتركة لتسهيل تعزيز الشراكات بينهم في مجال الحماية الاجتماعية.

3- الحلقة القومية حول: إصلاح نظم التأمينات الاجتماعية العربية من اجل حماية أفضل للمتقاعدين

الجهة المعينة بالتنفيذ

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، جمهورية مصر العربية 2 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024

عدد المشاركين:

40 مشارك

أهداف النشاط :

- تعظيم الدور الهام الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في تماسك واستقرار المجتمعات.
- القاء الضوء على المخاطر والمشكلات التي تهدد الضمان الاجتماعي.
- الاستفادة من آليات الحوكمة في تنمية وتطوير وفاعلية الضمان الاجتماعي في الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة عالمياً وعربياً.

الجهات المشاركة :

- أطراف الإنتاج.

- قيادات اتحادات المتقاعدين العرب.
- صناديق التأمينات الاجتماعية العربية (مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية).

المحاور :

- التحديات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي - التأمينات والمعاشات - التأمين الصحي - المساعدات الاجتماعية) في المنطقة العربية.
- تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي العربي من أجل تقديم ما هو أفضل للمتقاعدين العرب.
- تطوير الأطر القانونية لأنظمة الضمان الاجتماعي العربي لتوفير الحماية الجيدة للمعاشيين.
- التأمينات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للمتقاعدين.

اسلوب التنفيذ:

- تقديم أوراق عمل من قبل خبراء متخصصين وعرضها ومناقشتها.
- تقديم أوراق عمل لتجارب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4- المشاركة في فعاليات الملتقى التقني حول مكافحة الخطأ والتهرب والاحتيال في الضمان الاجتماعي والوقاية منها في شمال إفريقيا

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر يوم 28-29 / 05 /2024

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- الجمعية العربية للضمان الاجتماعي
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، الجزائر

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء، الجزائر
- الصندوق الوطني للتامين على المرض، تونس
- تجربة الصندوق الوطني للتامين على المرض، موريتانيا
- الصندوق المغربي للتقاعد
- الصندوق الوطني للتقاعد، الجزائر

طبيعة مشاركة المنظمة:

دعوة للمعهد العربي للثقافة العمّالية وبحوث العمل في الجزائر

سادساً : مجال الصحة والسلامة المهنية:

دورتان قطريتان في مجال (الصحة والسلامة المهنية)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

بغداد، جمهورية العراق، 15 - 16 يناير/ كانون الثاني 2024

1- الدورة التدريبية الأولى حول: المخاطر المهنية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم

عدد المشاركين:

26 مشاركاً

المحاور:

- حوادث العمل والسلامة الهندسية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم
- المخاطر الكيميائية الفيزيائية والبيولوجية والأرغونوميا في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة
- التشريعات الوطنية الناظمة للعمل الزراعي في جمهورية العراق
- تغير المناخ وأثره على العاملين في القطاع الزراعي

الأهداف:

- المساعدة في تعزيز ثقافة الوقاية بما يخص السلامة والصحة المهنية في الزراعة.
- رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر والأخطار المرتبطة بالأنشطة الزراعية.
- الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية، وتحسين بيئة العمل عملياً في المؤسسات الزراعية.
- تعزيز مواقف وسلوكيات أكثر ايجابية بخصوص السلامة والصحة المهنيتين في الزراعة بما يشمل القطاع بأكمله.
- التدريب على تصميم استمارة تفتيش صحة وسلامة مهنية للمنشآت الزراعية.
- التعريف بالتشريعات الوطنية الناظمة للعمل الزراعي.

2- الدورة التدريبية الثانية في مجال إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وفق نظام الآيزو45001:2018 للسلامة والصحة المهنية

عدد المشاركين:

30 مشاركاً

المحاور:

- المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة
- التطوير المؤسسي
- المعيار الدولي ISO45001:2018 للسلامة والصحة المهنية

الأهداف:

- معرفة معنى الجودة والجودة الشاملة والمفاهيم والمرتكزات الأساسية لثقافة الجودة وأخلاقياتها ومناخها، ومداخل التحسين المستمر ودورها في تعزيز نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات.
- تنمية مهارة المتدربين في تطبيق نماذج وأشكال التطوير التنظيمي المعاصرة ودور الموارد البشرية فيها وتأثيرها على نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات.
- تنمية مهارة المتدربين في فهم المواصفة الدولية ISO45001:2018 وشرح متطلباتها، وكيفية ربطها مع أنظمة الإدارة الأخرى كنظام متكامل.

المستفيدون من البرنامج التدريبي:

- ممثلو الوزارات وأصحاب العمل ومنظمات العمال
- الكوادر العاملة في مجال الجودة
- مديريات وإدارات الجودة في المؤسسات المختلفة
- الكوادر العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية
- مديريات وإدارات الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات المختلفة
- المهتمون بقضايا الجودة الشاملة وأنظمة الصحة والسلامة المهنية

3- برنامج تدريبي حول:

المستوى الثالث للبرنامج التأهيلي في مجال الصحة والسلامة المهنية

عدد المشاركين:

12 مشاركاً

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

نواكشوط، 4 - 8 فبراير/ شباط 2024

المحاور:

- تقييم مخاطر بيئة العمل (الكيميائية - الفيزيائية - البيولوجية - الأغبرة)
- أسس التقييم البيئي لمخاطر بيئة العمل
- إعداد تقارير قياسات بيئة العمل
- التدريب الميداني على استخدام أجهزة قياس وتقييم مخاطر بيئة العمل

الأهداف:

- تحسين قدرات وكفاءات الكوادر الموريتانية في مجال الصحة والسلامة المهنية بما يواكب التطورات العلمية والعملية الحديثة.
- تدريب الكوادر الفنية على استخدام معدات وأجهزة القياس وطرق صيانتها.
- تطوير آليات تفتيش الصحة والسلامة المهنية وقياس وتقييم مخاطر بيئة العمل من خلال التدريب الميداني.

مشـــاركة المعهد العربي للصـــحة والســـلامة المهنية في أنشـــطة ومؤتمرات وطنية عربية ودولية

4- المشـاركة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للسـلامة والصـحة المهنيتين بمقر وزارة العمل والتشـغيل والضـمان الاجتماعي بالجزائر: تحت شـعار " مع تغير المناخ، اضـمن عملا آمنا وصحيا منذ الآن"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر، 2024/04/28

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- منظمة الصحة العالمية -منظمة العمل الدولية
- أرباب العمل
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)

طبيعة مشاركة المنظمة:

مشاركة المعهد العربي للثقافة العمّالية وبحوث العمل في الجزائر في النشاط.

5- المشاركة في الندوة المغاربية حول منظومة الصحة والسلامة المهنية ببلدان المغرب العربي: الآفاق وسبل التعاون بتونس التي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية)

مكان وتاريخ التنفيذ:

18- 19 ديسمبر/كانون الأول 2024.

الجهة المشاركة:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

ثانياً

محور التنمية البشرية والتشغيل

يحتل محور التنمية البشرية والتشغيل مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية انطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع وآفاق سوق العمل في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وصياغة سياسات تنموية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وبما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة فضلا عن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، حيث تحرص المنظمة على زيادة كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل.

وفي هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له العديد من الفاعليات والدراسات.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية مع ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية، مع الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية والقضاء على كافة المعوقات التي تواجهها، كما أهتمت المنظمة بسياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأنماط العمل الخضراء مما له من اثر إيجابي على توفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين تنمية القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل، فقامت المنظمة بعقد اجتماع للخبراء العرب المتخصصين لتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني الصادرة في عام 2010، بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي ومقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة مما استوجب النظر في سياسات رقمنه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الأقطار العربية.

كما أولت المنظمة إهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الايدي العاملة العربية والوقوف على الآثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدارها تقارير التشغيل لتساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، هذا فضلاً عن إصدار التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم أكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولاً: مجال التشغيل وسوق العمل:

1- ورشة العمل التدريبية حول:" الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

منظمة العمل العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

بغداد/ جمهورية العراق، 15 - 16 يناير/ كانون الثاني 2024

المشاركـــون :

استهدفت ورشة العمل التدريبية **"الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل"** (30) مشاركة ومشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق فضلاً عن عدد من الخبراء العرب والوطنيين.

المحاور:

- أهمية ممارسات الإدارة الخضراء في منظمات أصحاب الأعمال ودورها في دعم الاقتصاد الأخضر.
- نحو سياسات تعليم وتدريب مبتكرة توائم متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- دور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل والحد من البطالة لدعم التشغيل.
- نحو استراتيجية عربية للانتقال العادل للاقتصاد الأخضر.

- برنامج تدريبي للسادة المشاركين حول الاقتصاد الأخضر.

الأهداف:

- طرح الحلول التي تساعد صانعي السياسات لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في التنمية.
- التعرف على دور أطراف الانتاج الثلاثة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر .
- تأهيل القوى العاملة وفقا لمتطلبات التحول نحو الوظائف الخضراء لدعم التشغيل
- تحديث مناهج التعليم والتدريب المهني بما يتواكب مع متطلبات الاقتصاد الأخضر .
- المعوقات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- طرح الرؤي المستقبلية نحو الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر.

التوصيات :

1- تحقيق النمو المستدام من خلال الارتقاء بالاقتصاد بشكل يضمن استمرارية النمو دون التأثير الضار لتوفير بيئة نظيفة وصحية للمجتمع.

2- تعزيز التوازن بين الاقتصاد والبيئة والسعي لتحقيق توازن يضمن استدامة الاقتصاد وحماية البيئة.

3- تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن ASCO 2008 على ضوء ما يتطلبه التحول نحو الاقتصاد الاخضر من اعمال ومهارات خضراء وتضمين ذلك في الوصف الوظيفي.

4- تطوير معايير مهنية عربية للأعمال الخضراء في القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية في التحول نحو الاقتصاد الاخضر وتكون بمثابة مرجعية للدول العربية لتطوير معاييرها الوطنية الخضراء.

5- العمل على وضع استراتيجية وطنية تعمل على بناء المهارات وتعزيز القدرات الوطنية لتحفيز وتنمية القطاعات الإنتاجية الخضراء من خلال تطوير وإعداد السياسات والبرامج ذات العلاقة وتعزيز وتسهيل فرص الوصول إلى المعلومة والخبرات المتعلقة بخيارات الإنتاج الأخضر.

6- إطلاق مشاريع خضراء لتعزيز التنمية الاقتصادية التي تركز على البعد البيئي.

7- اعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية الى أنشطة خضراء.

8- اعداد استراتيجية عربية لخضرنة التعليم والتدريب التقني والمهني على غرار الاستراتيجية العربية لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني (2010) وإدماج مفاهيم الإدارة الخضراء والاقتصاد الأخضر والاستدامة في المناهج التربوية والتعليم الجامعي.

9- دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية.

10- إعداد دراسات وأبحاث لتحديد أهم القطاعات المولدة للوظائف الخضراء في الدول العربية.

11- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير وثيقة للشراكة.

12- بناء القدرات من خلال التدريب والتأهيل في شتى مجالات الاقتصاد الأخضر.

2- اجتماع الخبراء حول : " إعداد استراتيجية حول ريادة الأعمال ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة ،عبر تقنية zoom ، 20 فبراير/ شباط 2024

أهداف النشاط :

- تنفيذا للقرار رقم (1670)، الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته (47) القاهرة 2021، وهو "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية حول ريادة الأعمال وفقا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام".
- إعداد استراتيجية عربية معنية بريادة الأعمال، ويَكمن الهدف من هذه الاستراتيجية في حوكمة منظومات ريادة الأعمال العربية، وسوف تقوم هذه الاستراتيجية بوضع تعريفٍ عربيٍ متفقٍ عليه حول ريادة الأعمال، والمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر. فضلًا عن وضع الأُطُر الاسترشادية لتحفيز وتنشيط قطاع ريادة الأعمال الوطنية في الدول العربية، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية مُحَفِزَة وُمُمَكِّنَة لرواد الأعمال.
- إن التغيرات المتسارعة في سوق العمل أدت إلى وجود فرصة كبيرة للتحول نحو المزيد من ريادة الاعمال الرقمية كما انها فرصة لرواد الاعمال لاكتشاف النقص بالسوق والعمل في ضوئه، كذلك خلف فرص عمل ومهن جديدة لتشغيل الشباب.
- التأكيد على ربط مفهوم الريادة بالتشغيل، واعتبار الريادة كخيار اقتصادي واجتماعي يساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل.

- تعزيز دور حاضنات الاعمال ضمن القطاعات الاقتصادية لمأسسة عمل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتسهيل العمل على الرياديين فيما يتعلق بالابتكار والابداع.
- المشاركة الفعالة بين القطاعين الخاص والعام ومكونات المجتمع المدني في اتخاد القرارات ورسم وتنفيذ السياسات التي تضمن تعزيز بيئة الأعمال للعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الرياديين.
- ربط ريادة الأعمال بعوامل التنمية المستدامة من خلال التحفيز والتشجيع على إقامة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية وبوجه خاص الاقتصاد الاخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذلك الاقتصاد العائلي وغير ذلك.

3- ورشة العمل التدريبية حول "دور النقابات العمالية في إطار الأنماط الجديدة للعمل"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، بمقر النقابة العامة للبترول، خلال الفترة من 14 – 15 يوليو / تموز 2024.

عدد المشاركين:

(50) مشاركاً ومشاركة من السادة ممثلي النقابات العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

أهداف النشاط:

- طرح التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية ومعالجة المشكلات التي تواجهها.
- التعرف على دور النقابات العمالية في ظل الأنماط الجديدة للعمل.
- التكنولوجيا الحديثة وآثارها على أسواق العمل العربية: الأنماط الجديدة للعمل.
- رصد التطورات في سوق العمل من حيث الأنماط الجديدة للعمل المستحدثة.
- تطوير وتطبيق أنظمة فعالة لمواكبة التغيرات الحديثة، والتوعية بالاتفاقية الجديدة.
- تبادل الخبرات بين المشاركين والاطلاع على التجارب الناجحة.

المحاور :

- الأنماط الجديدة للعمل: تعريفها وانعكاساتها على أسواق العمل.

- النقابات العمالية واستراتيجيات مواجهه تحديات الرقمنه وتغيرات العمل.
- الحقوق الأساسية للعمال في إطار الأنماط الجديدة للعمل ودور النقابات العمالية والتحديات التي تواجهها.
- واقع أسواق العمل العربية ومستقبل النقابات العمالية في ظل الرقمنة.

أهم التوصيات:

1. **للنقابات العمالية**

- **تعزيز التدريب والتطوير المهني للعمال:**

- تقديم برامج تدريبية مستمرة للعمال لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يتيح لهم التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تغطي موضوعات مثل البرمجة، والتسويق الرقمي، وإدارة المشاريع.

- تطوير استراتيجيات فعالة للتفاوض الابتكاري والدفاع عن حقوق العمال في ظل التحولات الرقمية:

- تحديث استراتيجيات النقابات تتشمل التحديات الجديدة التي تواجه العمال في بيئات العمل الرقمية، مثل قضايا الخصوصية، والأمان الوظيفي، وحماية البيانات.
- تعزيز الحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل لضمان وضع اتفاقيات تشمل حماية حقوق العمال في الأنماط الجديدة للعمل.

2. **لأصحاب العمل**

- **تبنّي ممارسات عمل مرنة تضمن حقوق العمال:**

- اعتماد سياسات عمل مرنة تسمح للموظفين بالعمل عن بعد أو بشكل مستقل، مع ضمان حصولهم على نفس الحقوق والحمايات التي يتمتع بها الموظفون التقليديون.
- توفير بيئة عمل داعمة تعزز من التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتراعي احتياجات الموظفين المختلفين.

- **الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية للموظفين:**

- تقديم برامج تدريبية دورية لموظفيهم لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يساعد في تعزيز الإنتاجية والابتكار.

- تشجيع الموظفين على مواصلة التعلم والتطوير المهني من خلال منحهم فرص لحضور مؤتمرات وورش عمل متخصصة.

3. للجانب الحكومي

- **تبنّي سياسات تشجع على التوازن بين الابتكار وحماية العمال:**

- يجب على الحكومات وضع سياسات تشجع الابتكار في سوق العمل، مثل دعم ريادة الأعمال والعمل المستقل، وفي نفس الوقت تضمن حماية حقوق العمال من خلال قوانين العمل الملائمة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير برامج تدريبية وتطوير مهارات تتماشى مع متطلبات السوق الجديدة..

- **تحديث القوانين والتشريعات لتواكب التحولات في سوق العمل:**

- مراجعة وتعديل قوانين العمل لتشمل العمال المستقلين والعاملين عن بعد وضمان حصولهم على نفس الحقوق والحماية التي يتمتع بها العاملون التقليديون.
- وضع قوانين تنظم العمل بالمنصات الرقمية والتأكد من توفير بيئة عمل عادلة وآمنة للعمال في هذا المجال.

4. لمنظمة العمل العربية:

- **مواصلة الدعم والتوجيه لأطراف الإنتاج في جمهورية مصر العربية لتبني أفضل الممارسات في مواجهة التحديات الجديدة في سوق العمل:**

- تقديم المشورة الفنية والدعم لأطراف الإنتاج لتطوير سياسات عمل فعالة تتماشى مع التحولات الرقمية.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل إقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للنقابات:**

- تشجيع النقابات العمالية في الدول الأعضاء على التعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى لتبادل الخبرات واستراتيجيات الدفاع عن حقوق العمال.
- تعزيز التشريعات التي تضمن حقوق العمال في بيئات العمل الرقمية والتأكد من تنفيذها بفعالية.

4- الندوة القومية حول" مستقبل العمل في ظل الذكاء الاصطناعي ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل / تونس، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية والتشغيل/ طرابلس).

مكان وتاريخ التنفيذ :

تونس، الجمهورية التونسية 24 - 25 سبتمبر / أيلول 2024.

عدد المشاركين:

50 مشارك

أهداف النشاط:

- بناء فهم مشترك لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الناشئة عربياً.
- العمل على ارساء بيئة وعلاقات عمل مبتكرة في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- العمل على تطوير الموارد البشرية بمواءمة منظومة التعليم التقني والتدريب المهني للتحول الرقمي.
- تحديد مقاربات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تقدم حلولاً وخدمات ذكية وآمنة ومستدامة وآثارها على أسواق العمل.
- إيجاد آليات تعزيز دور أطراف الإنتاج في ظل التحول الرقمي.

المحاور:

- الذكاء الاصطناعي: مفهومه، أهميته واستخداماته.
- التحديات والآثار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل الوظائف وسوق العمل.
- دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية الموارد البشرية.
- نحو بيئة وعلاقات عمل آمنة ومبتكرة في ظل الرقمنة والذكاء الاصطناعي.
- دور أطراف الانتاج الثلاثة في ظل التحول الرقمي.

5- ندوة قومية حول "أهمية منظومة الارشاد والتوجيه المهني في الحد من بطالة الشباب"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

(إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا).

مكان وتاريخ التنفيذ:

(القاهرة، جمهورية مصر العربية 25 ديسمبر / كانون الأول 2024 عبر تقنية zoom)

عدد المشاركين والجهات المشاركة:

شارك في أعمال الندوة عدد (66) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية، بالإضافة الى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، والسادة الخبراء.

الأهداف:

- مساعدة الأفراد في تحديد اهتماماتهم وقدراتهم من خلال فهم مهاراتهم الشخصية وميولهم المهنية، اختيار المسار المهني المناسب مما يساعد على تقليل معدلات البطالة بين الشباب حديثي التخرج.
- توفير معلومات شاملة حول مختلف المهن ومتطلبات سوق العمل ما يساعدهم على اتخاذ القرارات التي تلائم حياتهم المهنية.
- تعزيز الثقة بالنفس من خلال الدعم والإرشاد، والمساعدة على التكيف مع التغيرات في سوق العمل ومتطلباته والفرص المهنية الجديدة.
- التعرف على التحديات والفرص في مجال الارشاد والتوجيه المهني في البلدان العربية.

المحاور:

- أهمية الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب.
- تطوير مكاتب التشغيل وأقسام الارشاد والتوجيه المهني في ضوء احتياجات أسواق العمل المتغيرة.

التوصيات:

1- ضرورة تحسين وتأهيل الأجهزة الرسمية التي تعنى باعداد الموارد البشرية لاستشراف التغيرات التي تطرأ على سوق العمل والانفتاح على المحيط العربي والدولي.

2- العمل على ادماج التكنولوجيا الحديثة والرّقمنة في برامج الارشاد والتوجيه المهني ومواكبة المهن الجديدة مع توفير التعليم والتدريب المستمر.

3- ضرورة الاستفادة من التجارب العربية والدولية الناجحة في مجال الارشاد والتوجيه المهني ودراسة الآثار الإيجابية وتعميم الاستفادة منها ، وكيفية التغلب على التحديات ومعالجتها وفقا للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وفق احتياجاته التنموية.

4- العمل على دعم وتنسيق الجهود للتعاون والتكامل بين البلدان العربية **وذلك من خلال تفعيل:**

أ - الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة.

ب - الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة.

5- دعوة وسائل الاعلام العربية الى نشر ثقافة العمل بشكل عام والتدريب والتأهيل المهني بشكل خاص لمساعدة الشباب العربي من الجنسين للدخول الى سوق العمل.

6- المشاركة في الطبعة العاشرة لملتقى إفريقيا للاستثمار والتجارة، تحت شعار " الطريق إلى السوق الأفريقية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي الإفريقي للاستثمار والتطوير بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي (AUDA-NEPAD).

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر، 4-5 /2024/5

الجهات والمؤسسات المشاركة:

مجتمعات الأعمال والاقتصاد في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأسيا وممثلين عن جمعيات الأعمال الافريقية ومنظمات القطاع الخاص والغرف التجارية والمجالس الاقتصادية واتحادات جمعيات الصناعة والمؤسسات المالية ورواد الأعمال من الفئات الشبابية والنسائية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية، ملاك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

المحاور:

- طريق إلى الأسواق الأفريقية
- الأمن الغذائي وتكنولوجيا

- الابتكار والتعليم وتعزيز المنظومة الاقتصادية
- التحول الطاقوي والطاقات البديلة
- الذكاء الاصطناع لبناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التجارب والمشاركة في بناء التحولات الاقتصادية الإفريقية
- تعرف على فرص الاستثمار وقواعد التجارة البينية في أفريقيا
- الصحة وصناعة الأدوية
- تعزيز التحول الرقمي في أفريقيا من خلال المعرفة والتدريب وتكنولوجيا الاتصال
- تجارب عربية وعالمية رائدة.

أهم التوصيات:

في مجال الأمن الغذائي:

1. زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية الشاملة، والتنمية، والخدمات الاستشارية الإرشادية.
2. دمج الاستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في الخطط الزراعية الوطنية.

***الطريق إلى أسواق التكنولوجيا الأفريقية والابتكار والتعليم وتعزيز النظام الاقتصادي**

1. وضع إطار إقليمي أفريقي لضمان تقارب السياسات واللوائح التي تهدف إلى رفع مستوى استخدام التكنولوجيا الفعالة.
2. الاعتراف بالدور الحاسم للمنطقة الحرة القارية الأفريقية (AFCTA) التي ينبغي دمجها مع منصة سوق رقمية أفريقية واحدة من أجل ضمان التشغيل البيني الكامل وتوحيد المنصات الإقليمية الحالية.

*** التحول الطاقوي والطاقات البديلة**

1. تشجيع الدول الأفريقية على الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة.
2. تحرير قطاع الطاقة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

***الذكاء الاصطناعي لبناء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:**

1- تشجيع القطاعات الخاصة على دعم الدول الأعضاء في الاستثمار في الذكاء الاصطناعي من خلال البحث والتطوير.
2- تشجيع التكيف والتأقلم مع النظام البيئي الرقمي للذكاء الاصطناعي.

3- تشجيع مفوضية الاتحاد الأفريقي ورجال الأعمال على تطوير السياسات التي من شأنها تنظيم الذكاء الاصطناعي.

***في مجال تبادل التجارب والخبرات والمشاركة في بناء التحولات الاقتصادية الإفريقية**

1. ينبغي على البلدان الأفريقية أن تتخذ خطوات لتحديد الأولويات وتنفيذ السياسات التي تدعم التحول الاجتماعي والاقتصادي.
2. تقييم خطة السنوات العشر الأولى من أجندة **"افريقيا2063"** وتشجيع البلدان على إضفاء الطابع المحلي عليها والسهر على تطبيقها في السنوات العشر الموالية.

***فرص الاستثمار وقواعد التجارة البينية في أفريقيا:**

1. الحرص على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تسريع أجندة التكامل الاقتصادي والتجاري في أفريقيا.
2. تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تدعم جانب التنويع في الاقتصادات الأفريقية

***الصحة وصناعة الأدوية وتعزيز التحول الرقمي في أفريقيا من خلال المعرفة والتدريب وتكنولوجيا الاتصالات:**

الدعوة إلى استخدام إشعار المخزون الرقمي وإدارة السلع من خلال إعداد أنظمة إدارة سلسلة التوريد لضمان الاستجابة في الوقت المناسب وبرمجة المخزون "المخزون الصفري."

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل بالجزائر في هذا النشاط.

7- المشاركة في فاعليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان " حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور".

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 24 -27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي)، بالتعاون مع الأمم المتحدة- الاتحاد الأوربي - البنك الدولي-منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

مشاركة المنظمة:

شاركت إدارة التنمية البشرية والتشغيل في هذا النشاط.

الأهداف:

- يهدف المنتدى إلى معالجة التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية في ظل التوجهات الاقتصادية العالمية، وتغيير المناخ، والهشاشة الإقليمية.
- إنشاء منصة حوار بين الحكومات والمستثمرين والبنوك ووكالات التنمية لتعزيز الاستثمار المستدام.

المحاور والموضوعات:

- **التكنولوجيا والابتكار.**
  - الذكاء الاصطناعي.
  - المهارات الرقمية والوظائف المستقبلية.
  - النقل الذكي.
  - التكنولوجيا وسلسلة التوريد.
  - التكنولوجيا والفجوة الرقمية.
  - المرونة المناخية وتكامل التكنولوجيا.
- **المناخ.**
  - الأمن المناخي.
  - انبعاثات صفرية صافية.
  - العلاقة بين المناخ والصراعات.
- **التمويل.**
  - تقليل مخاطر الاستثمار في المنطقة العربية.

- تمويل مشاريع التنمية المستدامة.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- التعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- **الأمن الغذائي.**
  - أنظمة سلاسل توريد الأغذية.
  - الابتكارات في انتاج الأغذية.
- **الأمن الإنساني والمناطق المتضررة من الصراع.**
  - التنمية المستدامة في مناطق الصراع.
  - إعادة الإعمار والقدرة على الصمود.
  - حلول للأزمات الإنسانية.
  - إعادة التوطين ودعم اللاجئين.
- **السياحة المستدامة.**
  - ممارسات السياحة المسؤولة
  - ابتكارات تكنولوجيا في مجال السياحة
- **الشراكات.**
  - التطوع من أجل الاستدامة.
  - مساهمة الأطفال والشباب.
  - دور المجتمع المدني والقطاع الخاص.
  - استدامة الرعاية الصحية.

التوصيات:

خرجت الفعاليات المختلفة التي تم تنفيذها في إطار النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بتوصيات عديدة، ولعل من **أهمها الآتي:**

1. العمل على تقييم فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة والنسخ الأربع السابقة، وبحيث يتم تطوير النسخة السادسة القادمة بشكل أكثر تميزا عن الفعاليات السابقة.

2. الترحيب بالبيان الصادر عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة، وكذلك بإنشاء مجموعة العمل التأسيسية للمبادرة العربية للاستدامة **" معا."**

3. البحث عن مزيد من السبل لتعزيز مشاركة الشباب العربي في مزيد من أنشطة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

4. التركيز على حلول مبتكرة وغير تقليدية لتحسين الأداء وتسريع التقدم في جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

5. تبني أساليب مبتكرة وقابلة للتكيف لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

6. تعزيز العمل المشترك بشراكات واسعة والمسؤولية الجماعية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى كل المستويات الوطنية والإقليمية. والتأكيد على الحاجة إلى بناء نهج قائم على العلاقة الترابطية المتكاملة، متوائمة مع خطة التنمية المستدامة 2030، ومبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب.

7. الاهتمام بشكل أكبر بتوسيع قاعدة الشمول المالي ودعم التمويل المستدام والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الخضراء، وما تستلزمه من بناء مؤسسات قوية اقتصادية واجتماعية عامة وخاصة تراعي المتطلبات البيئية.

8. زيادة الاستثمارات في الخدمات الأساسية لسد فجوة الإنفاق، وخاصة من خلال تحسين آليات التمويل عبر الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

9. تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة التحديات السياسية والإنسانية، وخاصة في غزة.

10. إدماج مبادئ الاقتصاد الإسلامي في الجهود المبذولة في معالجة جذور الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة.

11. إطلاق مجموعة العمل الإقليمية **" المدن والمجتمعات الذكية "** المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.

8- المشاركة في فاعليات أيام الثقة الرقمية والأمن السيبراني لعام 2024

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

3-4 ديسمبر/كانون الأول 2024 بتونس، الجمهورية التونسية.

الجهة المشاركة:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

ثانياً: مجال التدريب المهني والتقني:

الندوة القومية حول أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في مواكبة الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

(إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر).

مكان وتاريخ التنفيذ:

(عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 10 -11 نوفمبر / تشرين الثاني 2024).

عدد المشاركين :

شارك في أعمال الندوة عدد (78) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية (الأردن - البحرين - تونس – الجزائر- السعودية - السودان - سوريا - العراق - فلسطين -الكويت - قطر- ليبيا - مصر - المغرب)، بالإضافة الى رجال الاعلام والصحافة والخبراء.

الجهات المشاركة : أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية.

الأهداف:

- التعرف على واقع، وآفاق منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني، في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- التعريف بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة.
- الارشاد والتوجيه المهني ودوره في مواكبة الاحتياجات المستقبلية وتكافؤ الفرص.
- التأكيد على أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

- تبادل التجارب والخبرات بين الجهات المشاركة، والاستفادة من التجارب الناجحة.

المحاور:

- دور سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني، في توفير متطلبات الوظائف المستقبلية.
- رقمنة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتتواءم مع المتغيرات الحالية.
- برامج الارشاد والتوجيه المهني وآليات تكافؤ الفرص
- واقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية.

التوصيات:

1. ضرورة تطوير قاعدة بيانات وطنية للمسارات المهنية والمهارات المطلوبة واحتياجات سوق العمل، وتوفير برامج إرشاد وتوجيه مهني شاملة ومجانية تتيح الحصول على خدمات الإرشاد المهني.
2. ضرورة تحسين بيئة الارشاد والتوجيه المهني وجعله دوريًا للتكيف مع متغيرات سوق العمل (فرديًا وجماعيًا).
3. ضرورة ادماج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في بيئة الارشاد المهني وجعله رقميًا وبتطبيقات ذكية.
4. العمل على استحداث منصة إقليمية للشباب تجمع الشباب العربي بهدف تبادل المعلومات حول الوظائف، ومحاولة مساعدة بعضهم البعض في تأمين الوظائف المتوفرة في أسواق العالم العربي .
5. تعزيز التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم والمؤسسات المهنية عربياً ودوليًا وتبادل التجارب فيما بينها والقطاع الخاص ولتوفير فرص تدريبية وعملية قبل التخرج، وتصميم البرامج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات السوق.
6. العمل على مواءمة الاتفاقيات العربية ذات الصلة والتشريعات الوطنية ولا سيما في مهن التكنولوجيا ووظائف المستقبل .
7. ضرورة تقديم الحوافز، ودعم تكافؤ الفرص المهنية من خلال تعزيز التعليم التقني. وحث الشباب العربي على الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتدريب التقني.
8. تعزيز تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظا للالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والمهني.
9. تمكين المرأة للعمل في مهن غير تقليدية ذات فرص واعدة مع تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها ومعالجتها من خلال سياسات وبرامج تعليم وتدريب تقني ومهني مناسبة.

10. إيجاد أنظمة متابعة للخريجين لاستحداث مهن والغاء مهن أخرى وفق احتياجات سوق العمل.

11. إيجاد أنظمة مرنة للتعليم المستمر بالإضافة إلى مواءمة المناهج مع احتياجات سوق العمل.

12. ضرورة دعم مؤسسات التدريب المهني وتعزيزها بالموارد البشرية والمادية لتتماشي مع التطورات الحديثة.

13. الاهتمام بالتدريب التحويلي والدعم الحكومي لهذه البرامج وذلك لتسهيل الانتقال من مهنة الى مهنة أخرى في سوق العمل للمساهمة في خفض معدلات البطالة وتأمين وظائف للشباب.

14. دعوة الدول العربية الى تفعيل الاتفاقية رقم (20) بشأن الأنماط الجديدة للعمل، والاتفاقية رقم (21) بشأن التوجيه والتدريب المهني المعدلة والتوصية رقم (10) بشأن الأنماط الجديدة للعمل، وذلك وفقا لقرار مؤتمر العمل العربي في الدورة 50) والذي عقد ببغداد/ جمهورية العراق خلال الفترة من 27 – 4 – 4 / 5 / 2024 قرار رقم (1760 م ع ع د 50 أبريل / نيسان 2024).

15. دعوة الأجهزة الإعلامية الى تكثيف الحملات التوعوية التي تهدف الى تعزيز ثقافة وقيمة العمل وتغيير النظرة المجتمعية لخريجي مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، مع تزويدهم بالمعلومات التي تؤهلهم لاختيار مسارات الحياة المهنية المناسبة لمواكبة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

16. العمل على إيجاد إطار عربي موحد للمؤهلات وموائمة التصنيف والتوصيف العربي للمهن 2008 مع هذا الإطار.

17. انشاء منصة الكترونية للتعليم والتدريب المهني والتقني عن بعد لتلبية احتياجات سوق العمل العربي ورفع سوية التدريب المهني والتقني.

18. العمل بنماذج الأعمال الجديدة في ظل التحول الرقمي لتمكين المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

19. التعاون مع مراكز تعليم اللغات المختلفة واستخدام التقنية الرقمية التي يتطلبها سوق العمل وللمساهمة في فتح أسواق جديدة.

20. إطلاق مسابقة عربية للإبداع والابتكار في مجال المهن تساهم في تعزيز التنافسية الإيجابية وتعزيز أطراف الانتاج الثلاث وكافة مزودي التدريب في الوطن العربي.

ثالثاً: مجال التصنيف العربي المعياري للمهن:

الاجتماع الثاني للخبراء حول " تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

2024/5/19 عبر تطبيق زووم

عدد المشاركين:

5 خبراء من التخصصين في مجال التصنيف من الدول العربية

أهداف النشاط:

- تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي بشأن تحديث التصنيف بقصد مواكبة التطورات والمستجدات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة.
- تحديد المهن التي اندثرت، وتحليل شامل للمهن الجديدة الناتجة عن التغيرات الحاصلة في سوق العمل.
- اقتراح خطة للتحديث ومراحله وتحديد الجهات القائمة على تنفيذ الخطة.
- التعرف على الآليات والأساليب المستخدمة لمواجهة التحديات والمعوقات لتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- حث الدول العربية على انشاء وحدات إدارية لمتابعة تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

رابعاً: مجال الهجرة:

1- نــدوة قومية حــول: " حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

(إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا).

مكان وتاريخ التنفيذ:

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية 17 - 18 ديسمبر / كانون الأول 2024

عدد المشاركين:

شارك في أعمال الندوة (**35**) مشاركا، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي ، وإدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة / قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المختصين في قضايا الهجرة وتنقل اليد العاملة.

الجهات المشاركة:

أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية. وإدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة / قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة.

الأهداف:

- وضع آليات لحوكمة سياسات هجرة وتنقل العمال، وسبل النهوض بظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز التعاون العربي والدولي لتحقيق الهجرة الآمنة والنظامية للأيدي العاملة، وفقا لاحتياجات أسواق العمل.
- تطوير مهارات العاملين في الدول المرسلة بما يتماشى مع متطلبات وبيئة العمل في الدول المستقبلة للعمالة، لتحقيق التوازن والانسجام.
- التعرف على السياسات، والبرامج الوطنية، والإقليمية، لاستيعاب هجرة العمالة العائدة ودمجها في سوق العمل، وكيفية الاستفادة منها في المجالات التنموية.
- تعزيز المهارات، وتأهيل، ودمج اليد العاملة في أسواق العمل.

المحاور:

- دور الرقمنة في حوكمة هجرة العمالة العربية.
- آليات تعزيز عودة العمالة العربية، وإعادة إدماجها وفقاً لاحتياجات سوق العمل.
- التحديات والفرص لتعظيم الاستفادة من انتقال مهارات العمالة بين الدول المرسلة والمستقبلة " SMP " في المنطقة العربية.
- المعايير الدولية والعربية في حوكمة هجرة العمالة.
- التجارب الوطنية في مجال حوكمة تنقل وهجرة العمالة العربية.

التوصيات:

تعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة وذلك من خلال :-

1. حث الجهات ذات العلاقات للعمل على الحد من الأسباب المؤدية للهجرة، بما في ذلك مكافحة الفقر والتمييز وانعدام الأمن.
2. زيادة توافر المسارات وتنويعها من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشّة.

-حماية الحقوق الأساسية في العمل للمهاجرين.

3. ضمان حقوق المهاجرين في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي، بدون تمييز.
4. تحسين فرص الهجرة القانونية لليد العاملة وتعزيز حماية العمال المهاجرين وأسرهم.
5. إيجاد آلية للعمل والتعاون والتنسيق والتشاور بين الدول المعنية كالدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور لاختيار وتنفيذ الحلول الناجعة للحد من آثار هذه الظاهرة.
6. التأكيد على الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين والمهاجرين.
7. العمل على زيادة الإنتاج المعرفي المتعلق بقضايا الهجرة على المستوى المفاهيمي والقانوني والحقوقي.
8. حث الدول الموقعة على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة بتفعيل بنودها وحث الدول غير الموقعة على الانضمام لتلك الاتفاقيات.
9. العمل على مواءمة قوانين وضوابط الهجرة.
10. العمل على رفع كفاءة الأفراد والمؤسسات العاملة في التحقيق في طلبات الهجرة بصفة مستمرة عن طريق التدريبات اللازمة.
11. رفع مستوى الوعي من خلال برامج إعلامية بمختلف وسائل الإعلام لمكافحة خطاب الكراهية تجاه العاملين المهاجرين.
12. **إنشاء منصة إلكترونية إقليمية مشتركة لإدارة بيانات المهاجرين:**

يوصى بتطوير منصة رقمية مشتركة بين الدول العربية لتسهيل مشاركة البيانات المتعلقة بالعمالة المهاجرة. تساعد هذه المنصة في تحسين تدفق المعلومات وضمان دقة البيانات، مما يعزز من التنسيق الإقليمي ويقلل من مشاكل التوثيق والتزييف.

13. تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق العمالة المهاجرة:

من الضروري تحديث التشريعات لضمان حماية بيانات المهاجرين وضمان خصوصيتهم في ظل الرقمنة. كما يُنصح بتطوير سياسات تُحدد أدوار الجهات المختلفة في إدارة البيانات الرقمية وتقنن استخدام البيانات لتحقيق الشفافية.

14. تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تقنيات الرقمنة:

يوصى بتشجيع التعاون مع شركات التكنولوجيا لدعم تطوير البنية التحتية الرقمية وتطبيق أحدث التقنيات. الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر حلولاً مبتكرة وتقلل من التكاليف.

15. تطوير برامج تدريبية للعاملين في مجال الهجرة:

لضمان الاستفادة الفعال من الرقمنة، يجب تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الهجرة. ويشمل ذلك التدريب على أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، لتعزيز الكفاءة وسرعة الاستجابة.

16. التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتعزيز الشفافية:

يمكن أن تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتوقع احتياجات سوق العمل، مما يسهم في إدارة حركة العمالة بفاعلية. كما أن استخدام تقنيات البلوك تشين يوفر طبقة إضافية من الشفافية والأمان في تسجيل البيانات.

17. تشجيع التعاون بين الدول لتبادل البيانات الخاصة بالعمالة المهاجرة:

من الضروري تحسين تبادل المعلومات بين الدول حول العمالة المهاجرة، بما يسهم في مراقبة تدفق العمالة ومنع الهجرة غير الشرعية. يوصى بتطوير بروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات بشكل آمن وفعال.

18. تطوير تطبيقات رقمية تسهل على المهاجرين الوصول للخدمات والمعلومات:

يمكن أن تُسهم التطبيقات الذكية في توفير معلومات للعمالة المهاجرة حول قوانين العمل، والحقوق والواجبات، والإجراءات التي يجب اتباعها. ويشمل ذلك توجيهات لإجراءات السلامة وحقوق العمل لتقليل تعرضهم للاستغلال.

19. إجراء دراسات دورية لتقييم فعالية السياسات الرقمية:

يوصى بإجراء دراسات دورية لتقييم مدى نجاح السياسات الرقمية في إدارة الهجرة، مما يتيح الفرصة لتحسين وتطوير الخطط المستقبلية وتوجيه الموارد بفاعلية.

2- ورشة عمل وطنية حول " دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية "

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 22-24 ديسمبر/ كانون الأول 2024.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

عدد المشاركين والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال الورشة (10) من ممثلي صندوق دعم وتأمين العمال التابع لوزارة العمل بدولة قطر، بالإضافة إلى عدد من الخبراء المتخصصين وممثلي منظمة العمل العربية.

الأهداف:

- ضمان تأمين العمال الوافدين وفق المعايير العربية والدولية.
- تيسير الإجراءات المتعلقة بالعمالة الوافدة باعتبارها رافدًا هامًا من روافد التنمية الاقتصادية في الدولة.
- دعم وتعزيز شروط عمل العمالة الوافدة والتوعية بحقوقها والرقابة على الممارسات السائدة في سوق العمل.
- تعزيز الرقابة والحماية القانونية للعمالة الوافدة.

المحاور:

- آليات تشغيل واستدامة صندوق العاملين وحماية حقوقهم التأمينية
- التشريعات الداعمة لحقوق العمالة الوافدة في حالة نزاعات العمل

التوصيات:

1. تبني آلية دورية لتعديل الأجور والمعاشات استنادًا إلى مؤشرات تكاليف المعيشة لضمان ملاءمتها مع التضخم وربط الحد الأدنى للمعاشات بالحد الأدنى للأجور لضمان تحسين القوة الشرائية للعمال.
2. جعل قرارات لجان فض المنازعات ملزمة قانونيًا لتعزيز حماية حقوق العمال.
3. إجراء التفتيش الدوري على المنشآت لضمان الالتزام بالمعايير القانونية وتطبيق جميع المزايا والضمانات المقررة للعمال.

4. ضمان توفير خدمات تأمينية شاملة تشمل البطالة، والعجز، والشيخوخة.
5. استثمار أموال الصناديق التأمينية في أصول تحقق عوائد مستدامة وتحافظ على قيمتها الحقيقية.
6. تطبيقا لأحكام التوصية العربية رقم 1 لسنة 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية من توصيات منظمة العمل العربية يتعين: إعداد دراسات ميدانية حول المخاطر المهنية ووضع خطط وقائية فعالة. وتدريب جميع العاملين بالمنشآت على وسائل السلامة والصحة المهنية قبل وأثناء ممارستهم للعمل . تسجيل كل منشأة جميع حوادث العمل وأمراض المهنة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها وإبلاغ الجهات المعنية بها. وتوفير الرعاية الاجتماعية للعمال من مساكن صحية ملائمة ورعاية طبية لعائلاتهم والاهتمام بالوسائل الترفيهية والرياضية للعمال وأسرهم.
7. إعداد دليل رقمي شامل للعمال الوافدين يوضح حقوقهم وواجباتهم والخدمات المتاحة لهم، مع إتاحته من خلال تطبيقات إلكترونية وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات الضرورية عن العمال الوافدين لضمان تتبع الحقوق والواجبات بسهولة.
8. توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة لتنسيق الجهود وضمان عدم حدوث ازدواج تأميني أو تهرب كلي أو جزئي لهذه العمالة من الالتزامات.

خامساً: مجال تنمية الموارد البشرية:

دورة تدريبية بعنوان " تخطيط وتنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات القيادية للمرأة"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بمنظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع مكتب دعم وتمكين المرأة بوزارة العمل والتأهيل .

مكان وتاريخ التنفيذ :

طرابلس، ليبيا 30 يونيو/ حزيران - 4 يوليو / تموز 2024

عدد المشاركين:

(35) مشارك

الجهات والمؤسسات المشاركة :

مكاتب دعم وتمكين المرأة بالوزارات والمؤسسات بدولة ليبيا .

أهداف النشاط :

- التعرف على المفاهيم النظرية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية.
- استخدام أدوات اخصائي الموارد البشرية المحترف.
- تعلم إعداد بطاقات الوصف الوظيفي وتحديد الاحتياجات من الموظفين.
- تعـــــــلم تحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد خطط التدريب.
- التعــرف علـــى مواصفات المـــــــرأة القيادية.
- تحديد الاحتياجات من المهارات للمرأة القــيادية .
- التعرف على بعض الدراسات العلمية التي تدعم الرأي بأن المرأة هي النموذج الأمثل للقيادة.
- الارتقاء بدور المرأة في المناصب الوظيفية التشغيلية والقيادية.

أهم المحاور :

- **المحور الأول:**

أ. مقدمة عن إدارة الموارد البشرية.

ب. مـاهية إدارة المـوارد البشرية .

ج. أنشــطة إدارة الموارد البشرية.

- **المحور الثاني:**

أ. وظـائف إدارة المـوارد البشــرية.

ب. تخطيـط المــوارد البشـرية.

ج. الاستقطاب واختيار الشخص المناسب.

- **المحور الثالث:**

أ. الوصف الوظيفي.

ب. مواصفات المرأة القيادية.

ج . تحديد الاحتياجات من المهارات للمرأة القيادية.

- **المحور الرابع:**

أ. بعض الأمثلة المحددة لنساء أظهرن مهاراتهن القيادية.

ب. بعض الدراسات العلمية التي تدعم الرأي بأن المرأة هي النموذج الأمثل للقيادة.

ج . الارتقاء بدور المرأة في المناصب الوظيفية التشغيلية والقيادية.

د . عشر خطوات يمكن لمحترفي الموارد البشرية اتباعها لتعزيز مشاركة المرأة.

التوصيات:

1- التكثيف من الدورات التي تنمي الدور القيادي للمرأة.

2- منح امتيازات للسيدات الراغبات في القيادة والمبادرة.

3- التعاون بين مكاتب تمكين المرأة بكل الوزارات.

4- تبادل الخبرات مع دول الجوار في مجال القيادة النسائية.

5- دورات تختص بالقوانين التي تخص المرأة في القانون الليبي للتعريف بحقوقها وواجباتها.

6- تكثيف الدورات التدريبة التي تساعد في توعية وتنمية المهارات القيادية للمرأة.

7- دورات تهتم بتفعيل دور المرأة السياسي والقيادي.

8- المشاركة في مؤتمرات وندوات خارج ليبيا لتبادل الخبرات التوعوية والثقافات للتنمية والتطوير.

9- دورات توعوية وتثقيفية للموظفين من رجال ونساء في فنون التعاون والمشاركة وإنجاز العمل بروح الفريق.

10- الاهتمام بالدورات الخارجية لما فيها من استفادة وتطوير للمهارات وتبادل الخبرات.

ثالثاً

محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

من ضمن أهداف منظمة العمل العربية " تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي"، ولا شك ان عملية التنسيق هذه تعتمد إلى حد كبير على فتح آفاق التعاون مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية والاقليمية ومدى استجابة المنظمة للمشاركة في معظم الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية على المستويين العربي والدولي بهدف إيجاد أرضية مشتركة للحوار بين الشركاء الاجتماعيين.

كما نص دستور منظمة العمل العربية على " تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء" مما يجعل محور التعاون الفني من أبرز أنشطة وإنجازات المنظمة وهدفا جوهريا يفرضه الواجب القومي لتعزيز التعاون في مجالات العمل والعمال وذلك من خلال:

- رصد الاحتياجات الفعلية للتعاون الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- التركيز على دعم الدول الأكثر احتياجا من خلال أنشطة وطنية وعربية .
- تنمية مهارات ورفع القدرات لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- تقديم المشورة الفنية طبقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مجال العلاقات العربية والدولية:

1. الدورة التدريبية الأولى لعام 2024 حول "أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على ممارسات التطوير المؤسسي"

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 22 - 24 فبراير / شباط 2024

لصالح أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

الأهداف:

- توفير فهم شامل لأعضاء اللجان العمالية حول مدى تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على ممارسات تطوير المؤسسات (العلاقات بين العمال وأصحاب العمل) وتعزيز التفاعل بين أعضاء اللجنة والتعرف على أنظمة الذكاء الاصطناعي وتأثير ذلك على تقليص الوظائف والعضوية النقابية.

عدد المشاركين:

30 مشارك

المحاور:

- تعريف ومفاهيم أساسية للذكاء الاصطناعي ونظرة عامة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف الصناعات والفرق بين الذكاء الاصطناعي والذكاء التكيفي.
- تأثير الذكاء الاصطناعي على بيئة العمل والحقوق العمالية.
- تأثير انظمة الذكاء الاصطناعي على تحسين ظروف العمل والإنتاجية.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بتبني التقنيات الذكية في بيئة العمل
- تبني استراتيجية تطوير مهارات القوى العاملة في ظل الذكاء الاصطناعي وفهم الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- كيف يمكن للجان العمالية حماية حقوق الأعضاء في ظل تبني الذكاء الاصطناعي.
- التحديات المحتملة والمخاوف التي قد تواجهها اللجان العمالية في مواجهة تطبيقات التكنولوجيا الذكية، وكيف يمكن التغلب عليها.
- أهمية مشاركة الأعضاء في تطوير وتحسين أنظمة الذكاء الاصطناعي في سياق العمل.

ورش عمل تطبيقية:

- عقد جلسات ورش عمل تفاعلية حول استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وكيف يمكن لأعضاء اللجان العمالية تحقيق أقصى استفادة منها.
- دراسات حالة توضيح التكامل الناجح للذكاء الاصطناعي في ممارسات التعاون بين اللجان العمالية والمؤسسات.

نتائج الدورة:

من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل نظرية وبرامج عملية **تم التوصل للنتائج التالية:**

1- الـذكاء الاصـطناعي هـو حقيقـة وواقـع وبالتـالي يجـب التعامـل معـه مـن هـذا المنطلـق باعتبـاره قاطرة ومحرك المستقبل.

2- الـذكاء الاصـطناعي سـيعود بـالنفع علـى كافـة أطـراف العمـل العـاملين (تحسـين الأداء واكتسـاب مهارات جديدة) وأصحاب العمل (زيادة الانتاجية والربحية وبالتالي العائد).

3- التهيئـة المعنويـة والماديـة (التدريبيـة) هـي السـبيل لإزالـة مخـاوف العـاملين مـن فقـدان الوظائف. حيث أن الذكاء الاصطناعي سيؤدى حتماً لخلق وظائف جديدة.

4- الـذكاء الاصـطناعي لـه تحـديات شـانه شـان أي تكنولوجيـا جديـدة ويمكـن تجـاوز هـذه التحـديات وتعظـيم الفائـدة المرجـوة مـن هـذه التكنولوجيـا وصـولاً لنمـوذج الـذكاء التكيفـي الملائـم لبيئـة العمل في كل منشأة.

5- اللجـان العماليـة هـي الوسـيط بـين أصـحاب الأعمـال والعـاملين وبالتـالي يقـع علـى عاتقهـا القيـام بـدورها لإزالـة مخـاوف العـاملين وتحقيـق التـوازن المطلـوب بـين متطلبـات الـذكاء الاصـطناعي وواقع بيئة العمل.

2. دورة تدريبية حول "اساسيات عمل اللجان العمالية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

عبر تطبيق زووم (26 مايو / أيار 2024)

عدد المشاركين:

76 مشارك

أهداف النشاط:

- خلق كوادر وقيادات عمالية على درجة عالية من الاحترافية لاستقرار بيئة العمل.

- تدريب أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء التوافق في علاقات العمل.
- إكساب أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية القدرة على إدارة واعتماد فن الحوار الاجتماعي كنهج علمي ديمقراطي.
- تطوير مهارات أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية باستخدام أفضل استراتيجيات التفاوض لحل النزاعات.
- تزويد أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بالأساليب العملية الفعالة لتحقيق الأهداف الإيجابية لصالح العمال والمنشأة.
- تمكين اعضاء اللجان العمالية من تحليل المشهد الاقتصادي العالمي وادارة الازمات.
- تنمية قدرات ومهارات اعضاء اللجان العمالية لتوائم الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

المحاور للتعرف على :

- تاريخ تطور الحركة العمالية اقليمياً ودولياً.
- اضاءات عن المنظمات النقابية العمالية اقليمياً ودولياً
- أهداف ومهام العمل العمالي.
- الأساليب الحديثة في العمل العمالي.
- دور المنظمات العمالية في تنمية واستقرار المجتمع.
- أدوار ومهام القائد العمالي.
- التعرف على اهمية اللجان العمالية في ظل الازمات.
- اهم المهارات الواجب توافرها في الممثل العمالي.
- التعرف على أساليب الحوار الاجتماعي الفعال لفض النزاعات العمالية

أهم التوصيات:

1- التأكيد على أن اللجان العمالية مصدراً للقوة والمشاركة والديمقراطية، وأحد أهم التنظيمات لبناء التوافق في العمل وتفادى النزاع وتحقيق المساواة.

2- تهيئة تبادل البيانات والمعلومات بموضوعية بين الاطراف بما يحقق مصلحة العمال وفاعلية المؤسسة.

3- الاهتمام المستمر بالتثقيف والتوعية العمالية من خلال تنظيم الورش والدورات.

4- العمل على حث العمال للانتساب الى اللجنة العمالية للدفاع عن الحقوق والمكتسبات.

5- ضرورة تشجيع العمال على تطوير المهارات والقدرات، نظراً لأهمية العمل المتأثر بالتكنولوجيا في المستقبل.

6- التركيز والاهتمام الشديد على الإعلام النقابي في عمل اللجنة العمالية.

7- تشجيع المرأة العاملة في مختلف قطاعات العمل على تولي المناصب النقابية العمالية في اللجنة.

3. دورة تدريبية حول "المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

ادارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة 29 يونيو/ حزيران - 1 يوليو / تموز 2024

عدد المشاركين:

20 مشارك

أهداف النشاط:

- تزويد أعضاء اللجان العمالية بالأساليب العملية الفعالة لتحقيق الأهداف الإيجابية لصالح العمال والمنشأة وكذا التمكين من تحليل المشهد الاقتصادي العالمي وادارة الازمات لتنمية قدرات ومهارات لتوائم الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل

المحاور:

التعرف على كيفية تطوير وتنمية المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية

أهم النتائج:

اكساب أعضاء اللجان العمالية:

1- مهارات التواصل والتحاور الفعال واستخدام التفكير الإبداعي في عرض المطالبات.

2- مهارات التفاوض الابتكاري لحل كافة الخلافات، والنزاعات.

3- إدارة المواهب وكيفية بناء استراتيجيات عمالية ناجحة".

4- استخدام تحليل سوات (Swot Analysis) في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

4. دورة تدريبية حول أثر التغيرات المناخية على بيئة العمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

ادارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 4 - 6 سبتمبر / أيلول 2024

عدد المشاركين:

20 مشارك

أهداف النشاط:

- توفير فهم شامل لأعضاء اللجان العمالية بمدى تأثير التغيرات المناخية على بيئة العمل وتهيئة الظروف والتدابير اللازمة وأهمية الوعي البيئي لأنظمة الصحة والسلامة المهنية وتنمية مهارات التسويق والابتكار لخدمات صديقة البيئة وبناء التحالفات لمواجهة التحديات المختلفة.

المحاور:

التعرف على:

- القيادة الخضراء وتهيئة الظروف المواتية للتغيرات المناخية.
- إدارة التغير والتكيف على التغيرات المناخية.
- مهارات الاتصال والتواصل مع الأطراف.
- الطوير المؤسسي....الفرص والتهديدات.
- تحليل المخاطر لتقييم التغيرات والتدابير اللازمة.
- الثقة والكاريزما للقائد العمالي.
- بناء التحالفات لمواجهة التحديات المختلفة.

- مهارات الحوار والتفاوض الإبداعي وفن التأثير على الآخرين.
- ورش عمل تفاعلية.

أهم النتائج:

1- تمكين المشاركين من فهم دور القيادة الخضراء بتهيئة الظروف المواتية للتغيرات المناخية بصورة إيجابية على بيئة العمل.

2- تعريف المشاركين دور القيادة الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية.

3- تعزيز دور التطوير المؤسسي للوصول إلى ابتكار عمليات جديدة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

4- تمكين المشاركين من القدرة على تحليل الفرص والتهديدات وتأثيرها بيئة العمل.

5- تمكين المشاركين من القدرة على تحليل المخاطر لتقييم التغيرات والتدابير اللازمة.

6- تمكين المشاركين من القدرة على حل المشكلات بطرق إبداعية.

5. الدورة التدريبية حول "دور اللجان العمالية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية"

مكان وتاريخ التنفيذ:

المملكة العربية السعودية، 08 - 10 أكتوبر / تشرين الأول 2024

عدد المشاركين:

40 مشارك

المحاور:

- مقدمة تعريفية عن السلامة والصحة المهنية ...أهميتها وأهدافها
- مسئوليات ومهام اللجان العمالية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية في مكان العمل (مجموعات عمل)
- المخاطر المهنية وانواعها
- الحوادث المهنية ..... اسبابها ونتائجها
- اعمال الاخلاء وأنواعه

- مراحل إدارة الازمة والقيادة الناجحة لإدارة الازمات
- الصحة والسلامة المهنية في معايير العمل العربية والدولية
- تعريف بالمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية ودوره في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية
- دور منظمة العمل العربية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية في الدول العربية
- ورشة عمل تطبيقه وتفاعلية عن نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية

أهم نتائج الدورة:

توفير فهم شامل لأعضاء اللجنة العمالية حول مبادئ ثقافة السلامة والصحة المهنية مع تزويدهم بأفضل الأساليب العملية الفعالة لتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية وذلك وفقا لرؤية المملكة 2030.

6. برنامج تدريبي حول مهارات قيادة اللجان والمنظمات العمالية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

ادارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف 18 – 19 ديسمبر / كانون الأول 2024

عدد المشاركين:

13 مشارك

الجهات والمؤسسات المشاركة:

اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

اهداف النشاط:

- فهم المفاهيم الإدارية والسلوكية لشغل وظائف الإدارة العليا للجان العمالية.
- تعزيز العمل التشاركي وبناء فرق العمل المتوازنة للجان العمالية.
- تمكين المشاركين من مهارات إدارة الوقت لضمان أفضل الممارسات للجان العمالية.
- تمكين المشاركين من مهارات القيادة الابتكارية.

- تمكين المشاركين من مهارات حل المشكلات بطرق إبداعية.
- تمكين المشاركين من فهم عناصر التخطيط الاستراتيجي.
- تعريف المشاركين بآليات وضع رؤى استباقية للجان العمالية.
- تمكين المشاركين من القدرة على تحليل الواقع وتحديد نقاط القوة والضعف.

المحاور:

- تعميق المفاهيم الإدارية والسلوكية لشغل وظائف الإدارة العليا للجان العمالية.
- العمل التشاركي وبناء فريق عمل متوازن للجان العمالية.
- إدارة الوقت لضمان أفضل الممارسات للجان العمالية.
- مهارات القيادة الابتكارية للجان العمالية.
- التخطيط الاستراتيجي ووضع رؤى استباقية للجان العمالية.

اهم نتائج الدورة:

- من خلال ما تم تقديمه حول مهارات قيادة اللجان والمنظمات من تنميتها ومواكبتها نظرياً وعمليا تمكن المشاركين من فهم دور قيادة اللجان والمنظمات العمالية لتهيئة الظروف الايجابية على بيئة العمل.

ثانياً: مجال التعاون الفنى:

1- المشاركة في اجتماع " مجلس إدارة منظمة العمل الدولية - الدورة 350 "

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف - سويسرا، 4 - 14 مارس / آذار 2024 - مقر منظمة العمل الدولية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل الدولية، وتشارك منظمة العمل العربية بصفة مراقب.

المشاركين:

شارك في فعاليات هذا المجلس: الأعضاء العاديين والنواب عن فريق الحكومات / ممثلو الدول الأخرى الأعضاء في منظمة العمل الدولية / ممثلو الدول الأخرى غير الأعضاء في منظمة العمل الدولية / المنظمات العربية والدولية بصفة مراقب.

أهم المخرجات:

- **اجتماع تنسيقي للمجموعة العربية على هامش أعمال مجلس إدارة منظمة العمل الدولية 350** لمناقشة ما يحدث في دولة فلسطين تحديداً في غزة وأثار انتهاكات دولة الاحتلال على شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، **وقد حضر الاجتماع أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في أعمال مجلس الإدارة وسفير دولة فلسطين في سويسرا والذي سلط الضوء على أخر مستجدات الأوضاع في غزة.**
- **اجتماع مدير عام منظمة العمل العربية مع مدير عام منظمة العمل الدولية على هامش أعمال مجلس إدارة منظمة العمل الدولية 350**، للتأكيد على توصيات المجموعة العربية التي تم تقديمها لرئيس بعثة تقصي الحقائق والتي حرص مدير عام منظمة العمل العربية على تقديمها لمدير عام منظمة العمل الدولية باللغتين العربية والانجليزية.
- **حضور ومتابعة مناقشة بنود مجلس الإدارة 350، تحضيراً لأعمال المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي 112.**

2- المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الدورة " 112 "

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف - سويسرا، **3** - 14 يونيو / حزيران 2024

الجهة المعنية بالتنفيذ:

مكتب العمل العربي ومكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف مسؤولة عن تنظيم:

- اجتماعات المجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها (لجنة الصياغة ولجنة التنسيق).
- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

أما الجهة الرئيسية المعنية بتنظيم المؤتمر فهي: **منظمة العمل الدولية.**

المشاركين:

شارك في فعاليات هذا المؤتمر أطراف الإنتاج الثلاثة من 187 دولة وعدد من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

أهم المخرجات:

- **الاجتماع الأول للمجموعة العربية، الذي عُقد يوم الأحد 2 يونيو / حزيران 2024 بقصر الأمم،** بحضور أطراف الانتاج الثلاثة من الدول العربية المشاركين في المؤتمر. تم من خلال هذا الاجتماع اعتماد ومناقشة **(جدول الأعمال / انتخاب أعضاء اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية (لجنة الصياغة / لجنة التنسيق).**
- **الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، الذي عُقد يوم الأربعاء 5 يونيو / حزيران 2024 بقصر الأمم،** بحضور أكثر من 500 مشارك من مختلف دول العالم. وتم من خلاله القاء كلمات من قبل المدير العام لمنظمة العمل العربية / رئيس المجموعة العربية / المدير العام لمنظمة العمل الدولية / وزيرة العمل بدولة فلسطين / ممثلي ورؤساء الفرق الثلاث لمؤتمر العمل الدولي 112.

  وقد تم الترويج **لتقرير المدير عام لمنظمة العمل العربية حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري) والمترجم لثلاثة لغات: الإنجليزية / الفرنسية / الاسبانية.**
- **اجتماع المدير العام لمنظمة العمل العربية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية على هامش مؤتمر العمل الدولي 112،** والذي تم من خلاله تقديم توصيات لجنة الصياغة المنبثقة من الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية والخاصة بملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " باللغتين العربية والانجليزية.

3- المشاركة في الاجتماع الحادي عشر للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي)

مكان وتاريخ التنفيذ:

عبر تطبيق زووم، الموافق 4 يونيو / حزيران 2024

الجهات والمؤسسات المشاركة:

ممثلين عن المنظمات العربية والدولية: منظمة العمل العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - البرلمان العربي - المجموعة العربية لحماية الطبيعة - المجلس العربي للمياه - شبكة بنوك الطعام الإقليمية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو - الاسكوا.

طبيعة مشاركة المنظمة:

مشاركة إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

أهداف النشاط :

حول التشريع في فقد واهدار الطعام

إهم المحاور :

- إصدار تشريع حول هدر الطعام وتأثيره السلبي على الاقتصادات الوطنية واقترح عقد ورشة عمل ارشادية للتعريف بهذا القانون وعرض التجارب الدولية والإقليمية في هذا الشأن لتعميم الاستفادة

أهم التوصيات :

- الاتفاق على تطوير عمل لجنة القضاء على الجوع وبحث أدوار فعالة للمنظمات العربية والدولية وعقد ورشة عمل ارشادية

4- المشاركة في " الاجتماع 16 للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة "

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف، سويسرا، 17 - 19 يوليو / تموز 2024، مقر قصر الأمم.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

جامعة الدول العربية والأمم المتحدة

المشاركين:

شارك في فعاليات هذا الاجتماع: ممثلي المنظمات العربية والدولية - ممثلي جامعة الدول العربية - ممثلي الأمم المتحدة.

أهم المخرجات:

- اعتماد مصفوفة الأنشطة المشتركة بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة **والمقسمة إلى ثلاثة محاور:**
  - الشؤون السياسية
  - الشؤون الاقتصادية
  - الشؤون الاجتماعية
- النقاش حول مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

5- المشاركة في أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أولاً: تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2428- د.ع 113 – 2024/2/15) بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الشئون الاقتصادية)، بدعوة منظمة العمل العربية للمشاركة في اجتماعات الدورة التي عقدت خلال الفترة 1 - 2024/9/5 على النحو التالي:

- اجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2024/9/1.
- اجتماع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2-2024/9/3.
- اجتماع على مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2024/9/4
- اجتماع على المستوى الوزاري بتاريخ 2024/9/5.

ثانياً: شاركت منظمة العمل العربية في أعمال هذه الدورة بوفد برئاسة **سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية**، وعضوية كل من:

- المستشارة / هدى الغنيمي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية
- الأستاذ / شريف جمعة عبد العزيز رئيس قسم الشؤون الإدارية

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله وأقره على النحو التالي:

البند الأول: تقرير الأمين العام:

1. متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (113) و (114).

البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).

البند الثالث:

محور أعمال الدورة: منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

البند الرابع:

الاستثمار في الدول العربية.

البند الخامس:

تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.

البند السادس:

مبادرة الفضاء "مداك."

البند السابع: الموضوعات الاقتصادية الدورية.

البند التاسع:

مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.

البند العاشر:

تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

البند الحادي عشر:

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

البند الثاني عشر:

مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

البند الثالث عشر:

استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار " تمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا " وخطتها التنفيذية.

البند الرابع عشر:

الاستراتيجية العربية للتعليم ومدى الحياة.

البند الخامس عشر:

دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم.

البند السادس عشر:

العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 - 2034.

البند السابع عشر:

مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.

البند الثامن عشر:

انشاء الوكالة العربية للدواء.

البند التاسع عشر:

الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.

البند العشرون:

احداث مركز تطوعيه للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن.

البند الحادي والعشرون:

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

البند الثاني والعشرون:

التنمية المستدامة.

البند الثالث والعشرون: تقرير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.

البند الرابع والعشرون :

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية 116 للمجلس.

البند الخامس والعشرون :

ما يستجد من أعمال.

رابعاً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تعتمد **منظمة العمل العربية سياسة إعلامية متكاملة** تهدف إلى **تعزيز ثقافة العمل**، وترسيخ قيمته في المجتمع العربي، من خلال تسليط الضوء على القضايا الجوهرية المرتبطة بسوق العمل، خاصةً فيما يتعلق **بسياسات التنمية، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والتشريعات العمالية**. كما تعمل المنظمة على **الترويج لاتفاقيات وتوصيات العمل العربية**، وإبراز دورها في **إرساء العدالة الاجتماعية وتحسين بيئة العمل**.

وفي هذا الإطار، تتولى إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات **التغطية الإعلامية الشاملة** لكافة أنشطة المنظمة، بما في ذلك **الاجتماعات الدستورية، والمؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والبرامج التدريبية**، لضمان وصول هذه الفعاليات إلى كافة الجهات المعنية. كما تصدر المنظمة سنويًا **ثلاثة أعداد من مجلة العمل العربي**، في إطار استراتيجيتها الإعلامية الهادفة إلى دعم **قضايا العمل والعمال** على مستوى الدول العربية.

تولي منظمة العمل العربية **أهمية كبيرة لتوثيق أنشطتها** عبر مختلف الوسائل، حيث توثق إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات **كافة الفعاليات والمبادرات** من خلال **الصور، والمواد الفيلمية، والأدلة الاسترشادية، والتقارير، والدراسات المتخصصة**، مع توفيرها للباحثين والجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وتحرص المنظمة على **التحديث المستمر لموقعها الإلكتروني**، من خلال نشر **النشرات الصحفية، تقارير الأنشطة، وفعاليات المنظمة** وفق محاور عملها، إلى جانب **رفع جميع الإصدارات الحديثة** على الموقع، لضمان سهولة الوصول إليها من قبل **المهتمين، الباحثين، والكوادر العاملة العربية**، مما يعزز الشفافية ويوفر قاعدة بيانات معرفية متكاملة حول قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية في الوطن العربي.

أولاً: مجال الإعلام والنشر:

1- إصدار العدد (125) والعدد (126) من مجلة العمل العربي.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، الربع الثالث والرابع 2024.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل والعمال.
- الإعلاميون العرب.

أهداف النشاط:

- تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية وأنشطة معالي المدير العام.
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
- نشر ملخص عن أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بقضايا العمل والعمال.

2- إصدار كتيب " نتائج وتوصيات أنشطة منظمة العمل العربية 2024 "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

ادارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2024

الجهات المستفيدة:

أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي

الهدف:

- تزويد اطراف الإنتاج الثلاثة والجهات المعنية بنتائج وتوصيات الانشطة التي قام مكتب العمل العربي بإدارته المختلفة وكذلك المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة بتنفيذها خلال عام 2024 .

3- التغطية الإعلامية لأنشطة منظمة العمل العربية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - مشروع مستمر 2024.

أهداف النشاط:

- القيام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية؛ المقروءة والمسموعة والمرئية.
- موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالنشرات الصحفية والدراسات والتقارير فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن مواقف المنظمة ورؤيتها وإيصال رسالتها في القضايا العربية والمناسبات السنوية المتعلقة باختصاصات عمل المنظمة.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- وسائل الإعلام العربية.
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل.

ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات:

1- دعم التوثيق والمعلومات.

الجهات المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2024.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
- المهتمون بمجال عمل المنظمة

أهداف النشاط:

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية وتزويده بالنشرات الصحفية وبكافة التقارير والأنشطة والأفلام التوثيقية والصور والإصدارات فور تنفيذها.

2- دعم وتطوير مكتبة منظمة العمل العربية والمكتبة الالكترونية على موقعها الالكتروني.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2024.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

أهداف النشاط :

- إستحداث قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن إصدارات مكتب العمل العربي والمؤسسات التابعة لها بصيغة (PDF).
- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإلكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة.

3- إنتاج أفلام وثائقية.

(مونتاج وتوثيق أنشطة وفعاليات مكتب العمل العربي وأرشفتها)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر طوال العام 2024.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة.
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة.
- الباحثون والأكاديميون.
- وسائل الإعلام.

أهداف النشاط:

- أنشطة المنظمة في شكل أفلام وثائقية.
- تزويد الموقع الكتروني وقناة المنظمة على اليوتيوب بالأفلام الوثائقية وجلسات مؤتمر العمل الدولي.

4- توثيق التدريب .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ :

مشروع مستمر طيلة عامي الخطة بمقر المركز

أهداف النشاط :

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني.
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية.

- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة .
- تطوير موقع المركز على الانترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.
- ربط مركز المعلومات بالمراكز العربية والدولية المماثلة .

أسلوب التنفيذ :

- تطوير عمل مركز المعلومات والتوثيق وتزويده بإحتياجاته المختلفة من الأجهزة الحديثة .
- تحديث موقع المركز على الإنترنت بصفة دورية .
- إنشاء موقع تعليمي تفاعلي على الإنترنت .

الجهات المستفيدة :

- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها .
- كافة الأقطار العربية .

المشاركون :

خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات .

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

1- دليل استرشادي لمؤشرات الأداء الأساسية لنظم إدارة الصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال العام 2024.

- يهدف هذا الدليل الاسترشادي إلى تزويد أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية بمؤشرات الأداء الأساسية لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية حيث يحدد العديد من المؤشرات المحتملة لقياس الأداء من الناحية النظرية والتطبيقية.

- ينبغي للإدارة الناجحة أن تختار منها مؤشرات الأداء الرئيسية التي تناسبها، من بين العديد من المؤشرات المتقدمة الاستباقية والمتأخرة التصحيحية.

2- إصدار الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال العام 2024.

- اعتمدت في الدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي - تونس 2003 وتم تحديثها في الدورة الخمسون لمؤتمر العمل العربي.
- اقرت الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة في الدورة الخمسون لمؤتمر العمل العربي (بغداد، جمهورية العراق 27 أبريل/ نيسان - 4 مايو/ أيار) بموجب القرار رقم (1745).

3- أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال الربع الرابع من عام 2024

الجهة المستفيدة من النشاط:

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

توفير المادة العلمية الحديثة في مجال الصحة والسلامة المهنية باللغة العربية.

النتائج:

في إطار التمويل الذاتي قام المعهد بترجمة العرض التقديمي تحت عنوان " ضمان السلامة والصحة في العمل في ظل تغير المناخ" إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية / مكتب جنيف.

ترجمة منشـــور بعنوان **" الحرارة في العمل:"** الآثار المترتبة على الســـلامة والصـــحة مراجعة عالمية للعلوم والسياسات والممارسات**"**

خامساً

محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة الثانية والعشرون

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، 22 فبراير / شباط 2024

بدعوة من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها الثانية والعشـرين في القاهرة بجمهورية مصـر العربية يوم الخميس الموافق 22 فبراير / شـباط 2024 وذلك بحضور كل من :

- عن فريق الحكومات :
  - السيدة / حصة حسن الخيال — دولة الإمارات العربية المتحدة
  - السيدة / سعيدة أدلدوش — المملكة المغربية
- عن فريق أصحاب الأعمال :
  - السيدة / عائشة محمد الجاسم — دولة الامارات العربية المتحدة
  - السيدة / لجينة محسن حيدر درويش — سلطنة عُمان
  - السيدة / العنود المهندي — دولة قطر
- عن فريق العمال :
  - السيدة / حصة عبيد الطنيجي — دولة الامارات العربية المتحدة
  - السيدة / صفية شمسان — مملكة البحرين
  - السيدة / سهام بوستة — الجمهورية التونسية
  - السيدة / عايدة محي الدين — جمهورية مصر العربية

عضوات من اختيار المدير العام :

- النائبة / تمام محمد الرياطي المملكة الاردنية الهاشمية
- الدكتورة / سناء العصفور دولة الكويت
- السيدة / سميرة محمد دخيل دولة ليبيا
- السيدة / سحر غدار الجمهورية اللبنانية (مقررة اللجنة)

وبعد المناقشة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية :

البند الأول : انتخاب الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2023 – 2025)

أولاً : تم إنتخاب هيئة الامانه العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية على النحو التالي :

السيدة / لجينة محسن حيدر درويش - سلطنة عُمان أمينة عامة للجنة

السيدة / عايدة محي الدين - جمهورية مصر العربية الامينة المساعدة عن العمال

السيدة/ سميرة محمد دخيل - دولة ليبيا الامينة المساعدة عن الحكومات

ممثلات الفرق الثلاثة:

عن فريق الحكومات: السيدة/ سعيدة أدلدوش - المملكة المغربية

عن فريق أصحاب الاعمال: السيدة/ عائشة محمد الجاسم - دولة الامارات العربية المتحدة

عن فريق العمال: السيدة/ سهام بوستة - الجمهورية التونسية

المقررة: السيدة/ سحر غدار - الجمهورية اللبنانية

ثانياً: تقديم الشكر والتقدير **للنائبة / سولاف درويش** الامينة العامة السابقة للجنه وعضوات الأمانة العامة على جهودهن في خدمه قضايا المرأة العاملة، والأنشطة النوعية التي تم انجازها خلال عضويتهن للجنة، والعمل على تحقيق أهداف اللجنة خلال الدورة السابقة.

* * *

البند الثانى : القيمة الاقتصـــادية لأعمال الرعاية الأســـرية غير مدفوعة الأجر وتأثير ذلك على تشغيل المرأة :

استعرض البند المحاور التالية:

- القيمة الاقتصادية لعمل الرعاية غير المدفوعة.
- المساواة في العمل.
- الدور الحكومي والسياسات العامة.
- التأثير على التنمية الشخصية والمهنية.
- التأثير على الثقافة والتقاليد.
- الحلول المستقبلية.

توصي اللجنة بـ:

1- اعتماد ورقة سياسات حول القيمة الاقتصادية للأعمال غير مدفوعة الاجر، مع الأخذ بالملاحظات التي أبدتها السيدات عضوات اللجنة.

2- أهمية العمل على تبني استراتيجيات وطنية بخصوص اقتصاد الرعاية.

3- دعوة الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة.

4- زيادة الوعي من خلال المناهج التعليمية والإعلام بأهمية القيمة الاقتصـــادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

5- مد مظلة الضمان الاجتماعي للنساء اللاتي يتولين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

6- العمل على سن التشريعات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة والمتعلقة بالقيمة الاقتصادية بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من التوفيق في حياتها المهنية والعائلية.

البند الثالث : أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية (2024 – 2025)

توصي اللجنة بـ

1- دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية التنسيق مع الجهات المختصة بدولهن لعقد المنتدى العربي الثالث للمرأة العاملة في احدى الدول العربية خلال عام 2024 .

2- دعوة السيدات عضوات اللجنة بالتنسيق مع مكتب العمل العربي لتنفيذ دورات للنقابيات في بلدانهن لتحقيق اقصى استفادة من الدليل التدريبي حول " تعزيز قدرات النساء في المجال النقابي " الذي اصدرته المنظمة خلال عام 2023 .

البند الرابع : متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة فى إطار أهداف التنمية المستدامة 2023 :

توصي اللجنة بـ :

- أخذ العلم بما ورد في تقارير الدول حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وتدعو اللجنة الدول العربية مواصلة الجهود الرامية لتفعيل دور المراة وزيادة مشاركتها في كافة المجالات .

وقد أعربت اللجنة عن دعمها الكامل للمراة الفلســـطينية في ظل الجرائم والمجازر اللاإنســـانية التي ترتكبها سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي ، ووجهت لها التحية على تضـحياتها الجليلة والصـمود على ارض فلسطين.

2- اجتماع هيئة الرقابة المالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 1 فبراير/ شباط 2024

أولاً:

استناداً للقرار رقم (1733) الصـادر عن مؤتمر العمـل العربي الدورة (49) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية، خلال شهر مايو / أيار 2023، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2023 إلى 2025) ، من ممثلي الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- عن فريق الحكومات :

- المملكة الأردنية الهاشمية	عضوا أصيلا
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عضوا أصيلا
- جمهورية العراق	عضوا أصيلا
- دولة فلسطين	عضوا أصيلا
- المملكة المغربية	عضوا أصيلا

- الجمهورية اللبنانية عضوا إحتياطيا
- دولة ليبيا عضوا إحتياطيا

- عن فريق أصحاب الأعمال :
  - السيد / طلا ل محمود حجازي (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية).
- عن فريق العمال :
  - السيد / أحمد بهنيس (عمال / المملكة المغربية).

(ب) دعوة الهيئة للانعقاد :

بناء على دعوة سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر فبراير/ شباط 2024 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 ، لكل من :

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.

2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.

3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.

4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.

5- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية التالية أسماءهم :

1- السيد / مهند يحيى رجب غش (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)

2- السيد / طارق العشي (حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

3- السيدة / رجاء جرجيس عبد الله (حكومات / جمهورية العراق)

4- السيد / عبد الكريم دراغمة (حكومات / دولة فلسطين)

5- السيد/ طلال محمود حجازي (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية)

ولم يحضر الاجتماع :

1- السيد / ممثل المملكة المغربية (حكومات / المملكة المغربية) لم يتم تسمية المندوب.

2- السيد/ ممثل الجمهورية اللبنانية (حكومات - أحتياطياً / الجمهورية اللبنانية) لم يتم تسمية المندوب.

3- السيد / ممثل دولة ليبيا (حكومات – أحتياطياً / دولة ليبيا) لم يتم تسمية المندوب.

4- السيد / أحمد بهنيس (عمال / المملكة المغربية) تم الاعتذار.

(ج) اجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

عملاً بأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية والإدارية فقد عقدت اجتماعها يوم الخميس الموافق 2024/2/1 في مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه تم الاتفاق على تشكيل الهيئة كما يلي :

- السيد / رجاء جرجيس عبد الله رئيسا للهيئة
- السيد / طلال محمود حجازي نائبا لرئيس الهيئة ومقرراً

ثانياً: اختصاصات ومنهج عمل الهيئة:

تتمثل إختصاصات هيئة الرقابة المالية والإدارية المحددة بالنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة سالفة الذكر في الآتي :

1- تدقيق الحسابات الختامية للتحقق من صحتها والتعرف على حقيقة المركز المالي.

2- الاطلاع على السجلات والوثائق والبيانات وفحص أي سجلات أو وثائق تراها لازمة للقيام بمهامها، وكذلك الاتصال المباشر بالموظفين المعنيين.

3- التأكد من توافر الوثائق والعقود المؤيدة للمبالغ التي يجرى تدوير مخصصاتها بموجب أحكام المادة (21) من النظام المالي والمحاسبي الموحد.

4- مراقبة الإجراءات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين للتحقق من مطابقتها للموازنة والإجراءات المالية المقررة.

5- مراجعة قيود المخازن وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتحصيل.

وتنفيذا لتلك الاختصاصات المشار إليها أعلاه قامت الهيئة بالاطلاع على ما يلى :

1. النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
2. النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة واللائحة التنفيذية له.
3. نظام المشتريات الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
4. اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة.
5. نموذج البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية.
6. نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.
7. نماذج الإجازات لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.
8. الهيكل النموذجي لتصنيف الحسابات وتفسيره.
9. المذكرة الايضاحية للحساب الختامي.
10. قيود الاقفال في نهاية السنة المالية.
11. اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة.
12. نموذج إعداد تقرير المراقب الداخلي للمنظمات العربية المتخصصة.
13. نظام المخازن الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
14. الموازنة التقديرية المعتمدة للمنظمة لعام 2023.
15. الحسابات الختامية والمركز المالي في 2023/12/31.
16. قيود الصرف والتحصيل والتسوية لمنظمة العمل العربية.
17. السجلات المالية والوظيفية لمنظمة العمل العربية.
18. سجل الموجودات الثابتة ومحاضر الجرد لمنظمة العمل العربية.
19. بيان المشروعات المنفذة والتي هي تحت التنفيذ والأخرى التي لم تنفذ.
20. ملفات العاملين بالمنظمة.
21. الهيكل التنظيمي للمنظمة.

22. تقرير المراقب الخارجي والحسابات الختامية (لمكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد) للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31.

23. التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع رقم (32) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنعقد في يوليو 2023.

* * * * *

اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية:

- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

- باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية والإدارية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة الثالثة والأربعين

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، 1 مارس / أذار 2024

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي ، عقدت اللجنة دورتها الثالثة والأربعين يوم الجمعة الموافق 1 مارس / أذار 2024 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من:

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال)**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات)**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)**
- **السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عمال)**
- **السيد / أسامه سلمان حسن (مملكة البحرين)**
- **السيد / سعد الدين حميدى صقر (الجمهورية اللبنانية)**

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع:

- **السيد / بوعلام عيساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / حكومات)**
- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال)**
- **السيد / رفيق العلوني (الجمهورية العربية السورية)**

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعون للجنة ما يلي:

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (42) للجنة الحريات النقابية.

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

رابعاً : بـدأ الاجتمــاع بترحيب **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية ،** بأعضاء اللجنة متمنيا لهم التوفيق والنجاح ، كما أكد على حرص المنظمة الدائم على تسخير كافة جهودها من أجل دعم الحركة العمالية العربية للقيام بدورها في تحقيق الاستقرار والتوازن في

علاقات العمل وتحسين شروط وظروف العمل وخلق بيئة عمل تعمل على تحقق اهداف وغايات التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المساواة الاجتماعية وإقرار السلم الاجتماعي.

خامساً : استأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال) رئيساً**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال) نائب الرئيس**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات) مقرراً**

سادساً : وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الثالثة والأربعين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1. ادانة جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وخاصة العمال، والطلب من منظمة العمل الدولية اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الانتهاكات المستمرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي من اجل احترام حق الانسان الفلسطيني في العمل في ظروف آمنة التزاماً بمعايير العمل الدولية واحترام الحقوق والحريات النقابية لعمال فلسطين.
2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لتقديم شكاوى ضد ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي والانتهاكات اللاإنسانية التي ارتكبت بحق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة (جنوب لبنان – الجولان السوري المحتل) المتعلقة بمخالفة معايير العمل الدولية وخاصة التي تتعلق بالحقوق والحريات النقابية.
3. العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال إنشاء آليات مستدامة له تشمل كافة الفاعلين، بحيث يكون لها قدرة استباقية وفكر متطور لتجنب الأزمات والتوترات ورسم السياسات المتعلقة بتفعيل الحوار الاجتماعي وتكريسه.
4. التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به منظمة العمل العربية في النهوض بالحركة النقابية في الدول العربية وترسيخ وحدتها عبر الهياكل والدساتير الخاصة بها.
5. التأكيد على أهمية التوسع في نطاق مضامين وموضوعات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وبما يهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات النقابية.

6. تعزيز ثقافة احترام الحقوق والحريات النقابية وتكريس أسس المفاوضة الجماعية على كافة المستويات (المؤسساتية والقطاعية والوطنية).

7. أهمية العمل على توسيع قاعدة الاتحادات والنقابات العمالية لتشمل العاملين في الزراعة والعاملين في الاقتصاد غير المنظم والعاملين في الأنماط الجديدة للعمل ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشملهم.

8. تعزيز القدرات والمهارات من خلال التدريب والدراسات والبحوث والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة بهدف إعداد كوادر نقابية وبما يكفل زيادة وعي العمال و رفع قدراتهم التنافسية في أسواق العمل.

9. دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية بحيث تنعكس هذه الحقوق على ما هو مطبق على أرض الواقع.

10. دعوة منظمة العمل العربية إلى الترويج للاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية ودعوة الدول العربية غير المصادقة الى التصديق عليهما.

11. التأكيد على دور الحكومات في التعاون مع منظمات العمال وأصحاب الأعمال عند إعداد التقارير الدورية التي ترسل إلى لجنة الخبراء القانونيين بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية.

12. التأكيد على أهمية العمل على زيادة مشاركة المرأة العاملة العربية في النقابات العمالية، وتحقيق التمكين النقـابي لهن على المستويات القيـادية، والترويج للدليل التدريبي حول " تعزيز قدرات النساء في المجال النقابي".

13. توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية ومساعديه على الأنشطة والندوات والبرامج المتميزة في مجال الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية ودعوة المنظمة إلى الاستمرار في تكثيف أنشطتها بهذه المجالات.

4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (100)

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 2 -3 مارس / آذار 2024

جدول الأعمال:

البند الاول تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.

البند الثاني متابعة تنفيذ قرارات الدورة (99) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (الدوحة / دولة قطر، 12 – 13 أكتوبر / تشرين الأول 2023)

البند الثالث المسائل المالية والإدارية:

الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2024/3/1)

تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في (2023/12/31)

تقرير الرقابة الداخلية.

البند الرابع مشروع خطة منظمة العمل العربية للعامين (2025 – 2026)

البند الخامس مشروع موازنة منظمة العمل العربية للعامين (2025 – 2026)

البند السادس تقرير عن نتائج اعمال الدورة (44) للجنة الخبراء القانونيين.

البند السابع تقرير عن نتائج اعمال الدورة (22) للجنة شئون عمل المرأة العربية.

البند الثامن تقرير عن نتائج اعمال الدورة (43) للجنة الحريات النقابية.

البند التاسع مشروع الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (المحدثة) .

البند العاشر وضعية المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

البند الحادي عشر الاعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (112) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 2024)

البند الثاني عشر تحديد مشروع جدول اعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي 2025.

البند الثالث عشر تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

(99) لمجلس الإدارة (12 – 13 أكتوبر / تشرين الأول 2023)

(100) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2024)

البند الرابع عشر التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

تقرير حول نتائج أعمال الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (11 - 15 فبراير / شباط 2024)

البند الخامس عشر ما يستجد من أعمال.

5- مؤتمر العمل العربي الدورة (50)

برعاية كـريمة مــن **دولة رئيس مجلس الــوزراء في جمـهورية العــراق الأستاذ / محمد شياع السوداني،** واستناداً إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من **دستور منظمة العمل العربية،** والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية **الدورة الخمسين لمؤتمر العمل العربي،** في **العاصمة العراقية بغــداد،** خــلال الفترة من 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / أيار 2024.

تاريخ ومكان التنفيذ :

العاصمة العراقية بغــداد، خــلال الفترة من 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / أيار 2024.

شارك في أعمال المؤتمر (272) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضو في منظمة العمل العربية والمنظمات المراقبة موزعين كما يلي:

- أعضاء حكوميون (123)

برئاسة: (7) وزيراً زائراً، و (13) رئيس وفد

- أصحاب أعمال (41)
- عمال (108)
- بالإضـافة إلى مشـاركة ممثلي **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** وعدد من **المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية،** بصفة مراقب وبلغ عدد أعضائهم المشاركين (55) عضواً.

تضمن جدول أعمال الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي لعام 2024 البنود التالية:

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والخطة والموازنة.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (112) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2024).
7. بند فني مناقشة ثانية - بشأن إصدار أداة معيارية حول " الأنماط الجديدة للعمل" وتعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
8. بند فني نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في المنطقة العربية.
9. بند فني شروط العمل اللائق للشباب بالمنصات الرقمية (التحديات والتطلعات).
10. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي (2025).

6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (101)

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 3 – 4 اكتوبر/ تشرين الأول 2024

جدول الأعمال:

انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة

البند الثاني تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة

البند الثالث متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 2 – 3 مارس / آذار 2024)

البند الرابع متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (50) لمؤتمر العمل العربي (بغداد، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / آيار 2024)

البند الخامس المسائل المالية والإدارية:

الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2024/10/1)

متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (يوليو/ تموز 2024)

تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي.

البند السادس اختيار أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة المعنية باختيار رواد العمل العرب.

البند السابع تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

(100) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2024)

(101) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2024)

البند الثامن التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

تقرير حول نتائج أعمال الدورة «56» للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (القاهرة، 22 – 24 إبريل / نيسان 2024).

تقرير عن نتائج أعمال الدورة «114» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 1-5 سبتمبر / أيلول 2024).

البند التاسع مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين)

7- اجتماع للجنة الخبراء القانونيين الدورة 45

مكان وتاريخ التنفيذ:

23 – 24 ديسمبر / كانون الأول 2024، القاهرة / جمهورية مصر العربية

تنفيذاً لنص المادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة **دورتها الخامسة والأربعين خلال الفترة 23 – 24 ديسمبر 2024، القاهرة / جمهورية مصر العربية،** بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولي والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

التوصيات العامة:

استخلصت اللجنة من خلال المناقشات التي دارت أثناء اجتماعاتها عدة ملاحظات عامة، كما أكدت على ملاحظاتها السابقة التي تضعها أمام مجلس الإدارة والمؤتمر العام لأهميتها، وهي كما يلي:

1. **التنسيق الثلاثي بين أطراف الإنتاج:** ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال عند إعداد الردود والتقارير التي يتم إرسالها لمكتب العمل العربي والخاصة بمتابعة معايير العمل العربية، وإن إرسال نسخة للعلم لا يمكن اعتباره تطبيقاً لنص المادة السابعة عشر من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

2. **الاســـتفادة من آلية التصـــديق الجزئي:** تدعو اللجنة الدول الأعضـــاء إلى الاســـتفادة من إمكانية المصـادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسـب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سـيسـاعدها في تحقيق المزيد من التصـديقات والانسـجام التدريجي لتشـريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.

3. **العرض على السلطة المختصة بالتصديق:** تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصـيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السـلطات المختصـة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصـديق أو غيره، هو عرضـها على السلطة التي تملك صـلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصـديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسـميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.

4. **الوصـــول إلى مســـتويات متماثلة في تشـــريعات العمل العربية:** لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضـــاء أشـــارت في تقاريرها إلى أن عدم التصـــديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشـــريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسـياسـات الوطنية ذات الصـلة بمضـمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشـار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضـــاء بالتصـــديق على الاتفاقيات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية.

5. **إشـراك المختصـين بمعايير العمل في لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصـيات – مؤتمر العمل العربي:** تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصـين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصـحيح لالتزامات الدول الأعضـاء بشـأن المعايير.

6. **إعداد التقارير وفق النماذج وإدراج نصـــوص التشـــريعات:** تؤكد اللجنة على ضـــرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسـلة من الدول الأعضـاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليه والتثبت من توفر التغطية التشـــريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، وأن تكون

الإجابات مباشرة في الموضوع بذكر وجود التغطية التشريعية ونص المادة أو المواد التشريعية ذات العلاقة المباشرة الداعمة لذلك فقط.

وتدعو اللجنة المختصين بمعايير العمل في وزارات العمل ومنظمات اصحاب العمل والعمال إلى الاستفادة من الدليل الإرشادي حول متابعة معايير العمل العربية والمتاح عبر الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية – قسم الاتفاقيات والتوصيات.

7. **الالتزام بالمواعيد المحددة لإرسال التقارير:** تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الدول الاعضاء بالمواعيد المحددة من قبل مكتب العمل العربي بأرسال التقارير حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.

8. **التواصل المباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء:** ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.

9. **تكثيف الأنشطة الخاصة بمعايير العمل العربية:** تدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

المحتويـــات

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
** تـقـديـــم.	3
أولاً: محور الحماية الاجتماعية:	5
- مجال علاقات العمل	6
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	12
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	13
- مجال عمل الأطفال	14
- مجال التأمينات الاجتماعية	18
- مجال الصحة والسلامة المهنية	24
ثانياً: محور التنمية البشرية والتشغيل:	29
- مجال التشغيل وسوق العمل	30
- مجال التدريب المهني والتقني	44
- مجال التصنيف العربي المعياري للمهن	47
- مجال الهجرة	47
- مجال تنمية الموارد البشرية	52
ثالثاً: محور العلاقات العربية والدولية	55
- مجال العلاقات العربية والدولية	55
- مجال التعاون الفني	63
رابعاً: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:	71
- مجال الإعلام والنشر	71
- مجال التوثيق والمعلومات	73
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	76
خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	79